وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د/يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

العنوان:

فعالية السياسة المالية في علاج التضخم
حالة الجزائر 2015/1990
- دراسة اقتصادية قياسية-

مذكـــرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي.

من إعداد: إشراف الأستاذ

الدكتور:

- يوسفي محمد تهتان مراد

- شرماط رابح

لجنة المناقشة:

الأستاذ: هدروق أحمد.....رئيسا.

الدكتور: تهتان مراد.....مشرفا ومقررا.

الأستاذ: صغيري سيد علي.....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2017/2016

مقدمة الفصل الأول:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية، لأنها تمكن من تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني بالتنسيق مع السياسات الأخرى، ومن بين هذه الأهداف النهوض بالاقتصاد المحلي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية معتمدة في ذلك على الإيرادات العامة والنفقات العامة وتكييفها كميا ونوعيا من أجل تحقيق هذه الأهداف، وقد تطورت السياسة المالية مع تطور دور الدولة المالي ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، حتى أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه النشاط الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 أو ما يعرف بأزمة الكساد الكبير.

ومن خلال هذا الفصل المتكون من ثلاثة مباحث نتناول النقاط التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في الاقتصاد.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

ارتبط تطور السياسة المالية بمستوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث ومجريات الأحداث الاقتصادية العالمية، وبالتالي أصبح لها دور مهم وفعال إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية.

المطلب الأول:تطور السياسة المالية

تؤدي الدولة دورا ماليا يختلف بحسب العصور، وينعكس هذا الدور على السياسة المالية، فهذه الأخيرة فإنما هي مرآة لدور الدولة المالي وتدخلها في شؤون المجتمع في أي عصر من العصور، وفيما يلي نعرض تطور السياسة المالية وفقا لتطورها التاريخي:

الفرع الأول : السياسة المالية في العصور القديمة

عندما نبحث عن أصول السياسة المالية في العصور القديمة، نجد أن العصر الفرعوني أول الخيوط التي كان للدولة إسهامات و مظاهر عديدة للسياسة المالية، ثم يليه العصر اليوناني وبعد ذلك العصر الروماني، وإن كانت للعصور الأخرى إسهامات ولكن لم تكن بالوضوح الذي كان لتلك العصور سابقة الذكر.

فعندما نبحث عن السياسة المالية في العصر الفرعوني "فنستطيع أن نقول مصر الفرعونية قد عرفت نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم الجمركية وغيرها من أنواع الضرائب كأدوات السياسة المالية في جانب الإيرادات، وذلك كله تحت إدارة منظمة يعتمد على التحديد الدقيق للأراضي والثروات المنقولة، كما قامت بتوجيه الإيرادات إلى تمويل مرافق الدفاع والأمن والعدالة وغيرها من أوجه تدخل الدولة في هذا العصر".[1]

وفي العصر اليوناني نجد أن السياسة المالية أشار إليها فلاسفتهم وعلى رأسهم " أفلاطون" فقد أشار إلى مجموعة من المبادئ الاقتصادية والمالية ومنها أن التخصيص وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين جودته، وأوضح أفلاطون أن أفضلية قيام المجتمع بالاشتراك في كل شيء واستخدام كل شيء في شكل جماعي بروح الصداقة يقضي على كلمة الملكية تماما، كما لابد أن يتناسب عدد السكان في

[1]– هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص49.

المجتمع مع الموارد المتاحة باستمرار بحيث يتم المحافظة على ثبات عدد السكان وعلى عدم اختلاف ما يحصل عليه أفراد المجتمع المحدود.[1]

وبعد أفلاطون جاء تلميذه"أرسطو" فعارضه، بحيث ناد إلى الملكية الخاصة واعتبرها أساس ضمان تحقيق عدالة توزيع الدخل بين المواطنين، كما دافع عن الرق.

كما لجأت الدولة في العصر اليوناني إزاء ازدياد النفقات العامة من الحروب وغيرها إلى الضرائب وكان أهمها الضرائب المفروضة على الحدائق وبخاصة الكروم، والرسوم الجمركية.[2]

وإذا انتقلنا إلى العصر الروماني فانه يراه البعض له تأثير محدود على السياسة المالية والاقتصادية، وأهم ما خلفه الفكر الروماني هو نشوء فكرة "القانون الطبيعي" الذي نظم الحياة الاقتصادية، كذلك أثر الفكر الروماني مبدأ حقوق الملكية الخاصة وحرية التعاقد وهي الأسس التي قام عليها النظام الرأسمالي فيما بعد.[3]

بينما يرى البعض الأخر أن العصر الروماني يمثل الجذور المشتركة بين السياسة المالية في العصور القديمة و الوسطى ويستند هذا الاتجاه إلى أولا كفاءة النظام الإداري والمالي، بحيث كان يقوم بتعداد السكان كل خمس سنوات ويقدر قيمة المقاطعات تمهيدا لفرض الضرائب عليها، كذالك عرف الضرائب المباشرة واعتبرها عمل تقوم به السلطة المركزية وتوجه لتغطية أداء المرافق العامة أهمها الدفاع، والعنصر الثاني هو سياسة دعم المواد الغذائية وتحديد الملكية الزراعية.

الفرع الثاني : السياسة المالية في العصور الوسطى

يمتد منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي وحتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في القرن الخامس عشر، وكان النظام الإقطاعي هو السائد أنا ذاك بحيث كانت مالية الدولة تختلط بمالية الملوك والأمراء الخاصة.

وخلال العصور الوسطى يمكن تميز اثنين من أنشط فلاسفة عصرهم وهما "أورسم" و"توماس الأكويني" حيث درسا الفلسفة اليونانية القديمة وتحليلها مع إضافة وجهة نظرهم الخاصة في كل مسألة، ويمكن القول بأن ملامح الفكر المالي عند "توماس الأكويني" تكمن في أهمية تدخل الحكومي لتنظيم

---

[1]- حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والسياسة النقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي)**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2007، ص182.

[2]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص44.

[3]- هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع، ص44.

استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام، وكذالك حق السلطة العامة في وضع حدود عليا ودنيا للأسعار، وأخيرا يتولد الفائض الاقتصادي في قطاع الزراعة ويستخدم في تمويل بقية القطاعات.[1]

ويعتبر"أورسم"من أبرز فلاسفة عصره من خلال إسهاماته الفكرية المالية منها صعوبة تحديد الضرائب بدقة على الدخول المتولدة بسبب تغيير وتزييف المعادن التي تصنع منها النقود، كما يجب أن تتصف الضريبة بالعدالة واليقين والسهولة، أما فيما يخص الدخل القومي فان توزيعه يختل في المجتمع بسبب ممارسة عمليات تغيير وتزييف العملات النقدية المتداولة.

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر التجاري, الطبيعي, والكلاسيكي

ظهر المذهب التجاري وتسيد على الأفكار الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر ميلادي، وعمل على اكتشاف المعدن النفيس وجعله أهم أهدافه فأصبح يعرف بعصر "المعدنيين"، وهذا ما سمح بازدهار التجارة الخارجية والى تدخل الدولة واستعادتها للسلطة وأصبح المعدن النفيس رمزا لقوتها. وكان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات وذالك بهدف حماية المنتج المحلي وتخفيض الرسوم على المواد الأولية وإعانة الصادرات ومنح الامتيازات للإنتاج أو تصدير سلعة معينة.[2]

وعلى عكس مذهب التجاريين الذي أعطى للتجارة الأهمية الكبيرة في الحياة الاقتصادية وأهمل الصناعة والزراعة، جاء الطبيعيون وأقاموا مذهبهم على أساس فكرة "القانون الطبيعي" الذي يقوم على احترام فكرة الملكية و الحرية الاقتصادية، كذالك اهتموا بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة، ولذا فلقد ناد الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط وذالك على ملاك الأراضي، وأن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض.[3]

وبعد المدرسة الطبيعية جاءت المدرسة الكلاسيكية، ويعتبر" أدم سميث" من وضع أصولها وذلك في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، وأسهم في تطويرها كل من "مالتين" و "جون ستيوارت ميل" و"دافيد ركاردو" ,و"جان باتسيت". فلقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ركاردو، وجون ستيوارت

[1]- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص190.

[2]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق ، ص51.

[3]- هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع، ص53.

ميل، والفريد ماريشال، يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما .[1]

وكانوا يؤمنون بأن موارد المجتمع سوف تستغل بأفضل طريقة وتوظف أحسن توظيف بصفة مستمرة إن لم تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي على وجه الإطلاق، فلقد تقدم الكلاسيك على الطبيعيين في عرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة توازن الاقتصادي التلقائي في أنهم وضحوا في مناقشاتهم كيف أن تصرفات الفرد الاقتصادية لغرض تحقيق مصلحة ذاتية تؤدي إلى تحقيق مصلحة الجماعة في نفس الوقت وكان لهذه الأفكار التي نوقشت وحللت من الناجية الاقتصادية أثرها الأكبر في الربط مابين الحرية الاقتصادية ونظام المشروع الفردي أو النظام الرأسمالي.[2]

وسمحت الحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية باستيراد المواد الخام الرخيصة بالإضافة إلى زيادة عرض المواد الغذائية المطلوبة وخفض أسعارها وبالتالي تمكن رجال الصناعة من المحافظة على المستويات المنخفضة لأجور العمال، وسمح هذا بخفض تكلفة السلعة وإمكانية زيادة التصدير. واستمرت هذه الحالة إلى غاية ظهور الكثير من الأزمات الاقتصادية و بالأخص الأزمة المالية الخاصة بالكساد العالمي 1929 م و ظهور الكثير من الحروب مما أدى إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي خاصة في ميادين المشروعات الإنتاجية للعمل على استغلال الموارد وإنماء ثروة المجتمع من اجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

الفرع الرابع: السياسة المالية في الفكر الكيتزي

أخذت أفكار الاقتصاد الكلاسيكي تتلاشى تدريجيا فلقد أثبت الكساد العلمي الكبير عدم تحقيق التوازن الاقتصادي آليا، فانتقلت السياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة متدخلة نظرا لتضافر عدة عوامل من بينها الثورة الكيترية.

فلما كانت السياسة المالية ذات صلة وثيقة دائما بالنظرية الاقتصادية فإنها قد تأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من الثورة الكيترية، حيث جاء الاقتصادي الإنجليزي الشهير "جون ماينادر

[1]- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 1971، ص21.

[2]- عبد الرحمن يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1997، ص182.

كيتر" بأفكار اقتصادية جديدة، حيث أوضح كيتر أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة ويمكن أن توجد للأبد ما لم تتدخل الدولة.[1]

ووجه كيتر نقدا شديدا لقانون "ساي" في الأسواق الذي ينص على أن كل عرض يخلق طلبا مساويا له عند أي مستوى من مستويات التوظيف، كما أوضح كيتر خرافة اليد الخفية وأكد بوجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، كل هذا أدى إلى توسع نشاط الدولة وأصبح تدخلها في الحياة الاقتصادية يعد أمرا مقبولا، وذلك لضمان الاستقرار وضمان استمرار التنمية.

وإزاء التطور الذي لحق بالسياسة المالية ورفضها فكرة توازن الميزانية فقد وجدت سياستان هما السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية وقد طبقت هاتان السياستان على التوالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "روزفلت" حيث اعتمد فيما بين 1933-1937 على السياسة المالية المحضرة,ثمن1937على السياسة المالية المعوضة[2]. وسنقوم بعرض مختصر للسياستين.

1- السياسة المالية المحضرة: يسميها البعض سياسة سقي المضخة، ومضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة، والهدف من هذه النفقات إعطاء دفع للاقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض والاعتماد على نفسه وعلى إمكانياته[3].وهي سياسة علاج مؤقت ولا يمكنها أن تكون سياسة دورية طويلة الأجل.

2-السياسة المالية المعوضة: بسبب عدم قدرة السياسة المالية المحضرة على التماشي مع التغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد الوطني سواء كانت انكماشية أو تضخمية جاءت السياسة المعوضة كبديل عنها، ففي حالة الانكماش فإن هذه السياسة تقوم بالإنفاق العام وبخفض الضرائب، أما في حالة التضخم تقوم بالعكس بحيث تضغط الإنفاق العام وترفع من الضرائب، وهي تستند على تحليل كيتر فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازني.

---

[1]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص56.

[2]- هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع، ص57.

[3]- آريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص12.

ويلاحظ أن السياسة المالية المحضرة لا تكون إلا بفرض علاج خلل مؤقت أو طارئ فهي غير دورية وتقتصر على مرحلة الانكماش فقط، أما السياسة المالية التعويضية فإن توقيت عملها يشمل مرحلة الانكماش والتضخم معا.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية وآلية عملها

تتعدد مفاهيم السياسة المالية وتختلف آلية عملها حسب الحالة الاقتصادية للبلد، وسنتطرق لكل منهما فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية تختلف في شكلها لكنها تتصف بمضمون واحد، يمكن إيجاز هذه التعاريف فيما يلي:

– **التعريف 01**:السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات.[1]

– **التعريف 02**: نعني بالسياسة المالية استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.[2]

– **التعريف 03**: السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[3]

[1]– عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص21.

[2]– عون محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،الطبعة الثانية، 2006، ص144.

[3]– آريا الله محمد، مرجع سابق، ص3.

-التعريف 04: السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.[1]

من خلال التعريفات السابقة نجد أن السياسة المالية تمثل الطريق الذي تنتهجه الحكومة في التخطيط للإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله والمتمثلة في الإيرادات العامة كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فهي مجموعة السياسات والإجراءات المدروسة التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة وفي حدود إمكانياتها المتاحة لتحقيق مجموعة الأهداف المرغوب فيها.

الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، وهذا إما بإتباع سياسة مالية توسعية أو انكماشية على التوالي وهذا كما يلي:

أولا: السياسة المالية التوسعية: يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها.[2]

ويطلق على السياسة المالية المعالجة لحالة الكساد بالسياسة المالية التوسعية، والأساليب التي تستخدم في مثل هذه الحالة تكون من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وهذا ما ناد به كينز لدى حدوث أزمة الكساد الكبير في بريطانيا، أو من خلال قيام الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية بما يساهم في ازدياد الدخول والاستثمار من ناحية أخرى، وإما أن تقوم الدولة بالمزج بين ما سبق بما يخدم إعادة رفع مستوى الطلب الكلي.

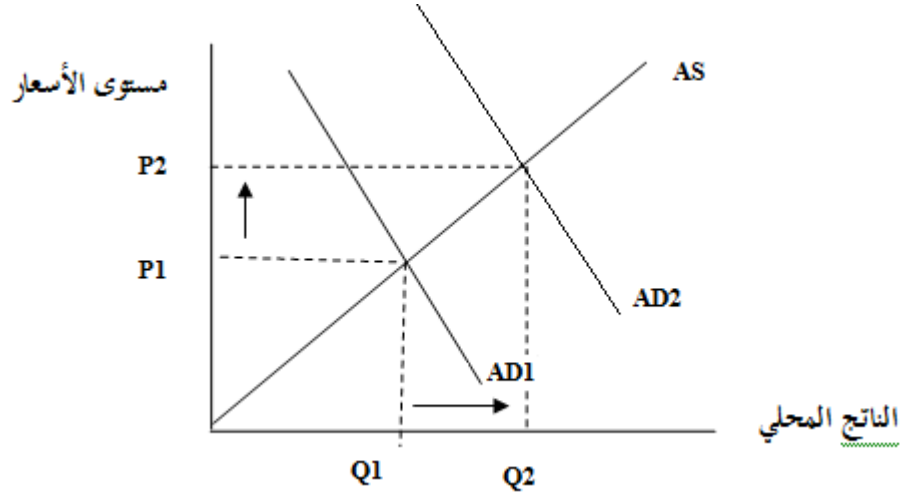
ويمكن توضيح السياسة المالية التوسعية في الشكل التالي:

---

[1]- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006، ص49.

[2]- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص246.

الشكل رقم (01): السياسة المالية التوسعية.



المرجع: أريا الله محمد، مرجع سابق، ص6.

حيث أن:

AS: العرض الكلي

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسية توسعية

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية

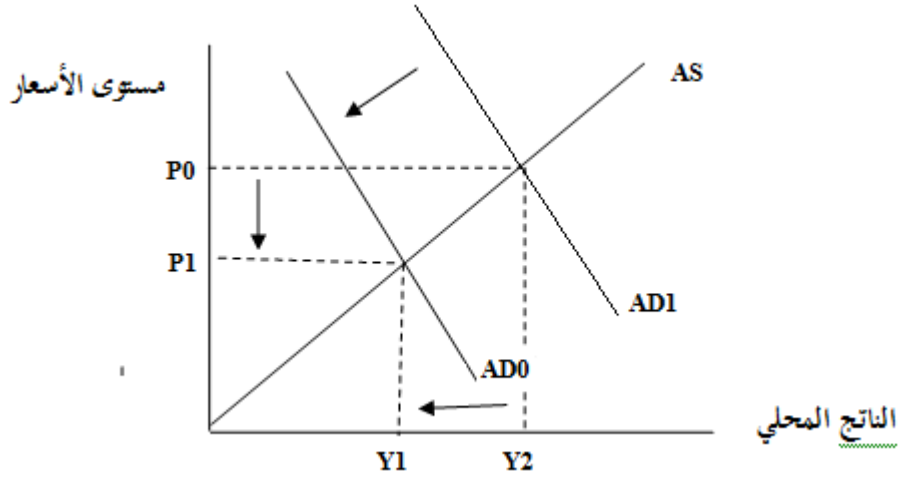
يوضح الشكل(01) كيف تؤثر السياسة المالية التوسعية من خلال رفع الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب على الطلب الكلي حيث انتقل من AD1 إلى AD2، وصاحب ذلك ارتفاع الأسعار من النقطة P1 إلى P2، وبالتالي زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي.

ثانيا: السياسة المالية الانكماشية: في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية.[1]

وتستخدم السياسة المالية في هذه الحالة إما تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، أو برفع مستوى الضرائب الذي يسمح بخفض القدرة الشرائية للأفراد، كما يمكن إحداث مزيج بين الحالتين أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب مما يسمح بخفض الطلب الكلي او الناتج المحلي وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1]- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص247.

الشكل رقم (02): السياسة المالية الانكماشية.



المصدر: خالد واصف الوزاني-أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص248.

يوضح الشكل(02) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب على الطلب الكلي حيث انتقل من AD1 إلى AD0، وكذلك الأسعار من النقطة P0 إلى P1، وبالتالي تسعى السياسة المالية في هذه الحالة إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع أو الطلب الكلي والسيطرة عليه.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية ومحددات صياغتها

تسعى السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، وتجسيد السياسة المالية المناسبة من أجل تحقيق هذه الأهداف فإنها تخضع إلى محددات، وسوف نحاول فيما يلي تبيين ذلك:

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

أصبح في الوقت الحاضر لزاما على السياسة المالية ان تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني، وهذا بعد اتساع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:[1]

1-التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة,ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2007، ص426-428.

2-التوازن الاقتصادي: .بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أكثر قدرة على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة على ذلك.

فينبغي أن لا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ضلت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشأة الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى.

3-التوازن الاجتماعي: .بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة)، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

4-التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

هذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف، وقد لا يمكن تجنبه، ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار،بالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل، وأخيرا الهدف المالي وتدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: محددات صياغة السياسة المالية

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية التي تحددها الدولة و تتمثل فيما يلي: [1]

1-درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفؤ: تعد الضرائب الرافد الأساسي للإيرادات العامة كما أن أهمية الضرائب من بين بنود الإيرادات العامة يعتمد على درجة تقدم الدولة الاقتصادي حيث كلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا فإن نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة تكون أعلى منها في الدولة أقل تقدما.

والمقصود بالوعي الضريبي أن يكون لدى المكلف شعور وطني بالائتمان يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعض دخله وعدم إتباع أساليب للتهرب من دفع الضريبة المترتبة على دخله، كما أن الوعي الضريبي يعتمد على شعور المواطن بالعدالة وإخلاص المسئولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة حتى يشعر المواطن باستفادته منها على شكل خدمات تقدمها له الحكومة.

كما أن وجود جهاز إداري ذي كفاءة عالية يتولى شؤون الضرائب له درجة كبيرة من الأهمية لواضعي السياسة المالية الذين يختارون من بين تلك السياسات ما يلاءم وضع الدولة بالنسبة للوعي الضريبي. حيث أن لكفاءة الجهاز الإداري دورا هاما في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي.

2-مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: إن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات العامة المخصصة لها في الموازنة كل مؤسسة في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الموازنة على اختلاف تقسيمها وتصنيفها وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في الاستفادة من النفقات العامة لتحقيق الأهداف التي يريدها وضعوا السياسة المالية فإنهم عندما يرسمون سياستهم يختارون ما يلاءم كفاءة المؤسسات العامة، فإن السياسات التي تلاءم مؤسسات ذات كفاءة عالية في التخطيط والتنظيم والرقابة لا تماثل السياسات التي تلاءم المؤسسات ذات كفاءة اقل منها.

3-وجود سوق مالي: يقوم البنك المركزي بمجموعة من السياسات في التأثير بعرض النقود والتأثير على كميتها بمختلف أشكالها وان أحد مجالات هذه السياسات السوق المالي وهي سياسة السوق المفتوح، فإذا وجد سوق مالي كان لهذه السياسة فعالية ذات أثر وأما إذا لم يكن هناك سوق مالي فان هذه السياسة تستثنى من أمام الذين يرسمون السياسات المالية والنقدية.

[1]-حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ص295-296.

4-وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية والمتخصصة والمركزية ونعلم أن دور البنوك التجارية فيما يسمى بخلق نقود الودائع والذي يؤثر على عرض النقود وما لتأثير سعر الفائدة ومنح الائتمان التي تمارسها البنوك التجارية من التأثير على الاستثمار، ولذلك فإن السياسات المالية التي توضع لدولة فيها جهاز مصرفي متكامل كاف وفعال تختلف عن السياسات المالية التي توضع لدولة لا يوجد فيها جهاز مصرفي كاف وفعال.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية:

للسياسة المالية أدوات تتمثل في النفقات والإيرادات والموازنة العامة، بحيث تستطيع من خلالها التدخل والسيطرة على الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام بهذه الأدوات بشكل من التفصيل.

المطلب الأول: النفقات العامة.

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تضغط بها من أجل السيطرة على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة: يوجد العديد من التعاريف للنفقات العامة، ولكن معناها واحد منها:

- **تعريف01**: النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة.[1]

- **تعريف02**: النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام (أو اجتماعي).[2]

- **تعريف03**: تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسستها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجة عامة.[3]

---

[1]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص183.

[2]-عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)**، دار النهضة العربية للطباعة والنش، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 1992، ص63.

[3]-طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص102.

– **تعريف04**: النفقة العامة هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة، الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم أداء هذه الخدمة إنفاقا من جانب الحكومة.[1]

ونشير إلى أن رفاهية المجتمع الاقتصادية وتحقيق أقصى منفعة اجتماعية له تتوقف على عدة عوامل أساسية منها:

- استقرار مستوى الأثمان العامة.
- نمط ومستوى الاستهلاك العام.
- حجم الناتج الأهلي.
- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

حيث تزداد رفاهية المجتمع كلما استقرت الأثمان وتضاعف الإشباع الاستهلاكي الجماعي وزاد الناتج الأهلي وقل التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات، بما في ذلك الزيادة المترتبة على الاستثمار وكذا الآثار المترتبة على حفز الاستثمار العام للاستهلاك والاستثمار الخاصين.[2]

علما أن" كينز" اشتق مضاعف الاستثمار بالطريقة التالية:[3]

$$Y = C + I$$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I$$

$$\Delta I = \Delta Y - \Delta C$$

$$\Delta I/\Delta Y = \Delta Y/\Delta Y - \Delta C/\Delta Y$$

$$\Delta I/\Delta Y = 1 - \Delta C/\Delta Y$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

كما يمكن اشتقاق المضاعف بطريقة أخرى كما يلي :

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C} = 1 - \frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{(1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y})}$$

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص41.

[2] – عبد المنعم فوزي، نفس المرجع، ص42.

[3] – عبد المنعم فوزي، نفس المرجع، ص25-26.

وإذا احتسبنا أثر وجود القطاع الدولي فإن مضاعف الاستثمار يكون على الشكل التالي:

K= 1 /(الميل الحدي للاستيراد+ الميل الحدي للادخار)

من هنا يتضح أن الميل الحدي الادخار والميل الحدي للاستيراد يعتبر وسيلة لتسرب الدخل من دورة الدخل القومي، مما يقلل حجم المضاعف.

ومن خلال ما سبق يستنتج أن النفقات العامة تتمثل في مبلغ مالي يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها المختلفة، الهدف منها إشباع وتلبية الحاجات العامة فهي تحقق مصلحة عامة فلا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو أفراد معينين.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة : سوف نتعرض للعديد من التقسيمات المختلفة للنفقة العامة وهذا من حيث:

1- التكرار الدوري: وتشمل:

- **النفقات العادية:** وهي النفقات التي تكرر كل فترة زمنية معينة مثل الأجور ومرتبات العمال.
- **النفقات غير العادية:** هي التي لا يتكرر صرفها بشكل دوري، مثل نفقات مساعدة منكوبي إحدى الكوارث الطبيعية كالزلازل.

2- الأثر الاقتصادي على الدخل القومي: وتشمل.[1]

- **النفقات الحقيقية أو الفعلية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها مقابل الحصول على السلع وخدمات ورؤوس أموال إنتاجية، وذلك كالمرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية أو الحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.
- **النفقات التحويلية أو الناقلة:** يراد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل.

[1]-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص66-67.

3- الأغراض التي ترمي إليها: وتضم.[1]

- **مصروفات(نفقات) عامة:** يشمل هذا النوع النفقات اللازمة للإدارة الحكومية في مجموعها والتي تستفيد منها جميع المرافق الأخرى، وهي نفقات متصلة بعمليات متعلقة بتكوين رأس المال وهي تهدف إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة مثل نفقات إقامة المشروعات الصناعية.

- **مصروفات(نفقات) الدفاع العام:** وتشمل نفقات الدفاع ضد الاعتداء الخارجي ونفقات هيئات التمثيل السياسي والقنصلي، والإنفاق على حفظ الأمن الداخلي والقضاء، وهي نفقات خاصة بأداء الدولة لوظائفها التقليدية الضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة بينهم.

- **مصروفات(نفقات) تحسين حالة الشعب وزيادة رفاهيته:** وتشمل نفقات تحسين الصحة العامة، ونفقات تحسين الحالة الاقتصادية، ونفقات تحسين الحالة العلمية ونشر الوعي القومي، ونفقات تحسين الحالة الاجتماعية.

- **مصروفات(نفقات) أخرى:** وتشمل ما ينفق على خدمة الدين العام ومعاشات الموظفين وغير ذلك.

4- السلطة القائمة بها: وتشمل:[2]

- **النفقة القومية أو المركزية:** إذا وردت في ميزانية الدولة وتولت الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها.

- **النفقات المحلية(أو الإقليمية):** فهي التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات والمدن والقرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات.

5- الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة(التقسيم الوظيفي): يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من النفقات العامة تبعا للوظائف التالية:[3]

- **الوظيفة الاقتصادية للدولة:** ويقصد بها وظيفة القيام بخدمات عامة تحقيقا لهدف اقتصادي، مثل القيام باستثمارات في مجال النقل والكهرباء.

- **الوظيفة الاجتماعية:** والتي تستهدف أساسا بالنهوض بعبء الخدمات الاجتماعية بالمعنى الضيق (كالمنح والإعانات الاجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود).

---

[1]- عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص51-52.

[2]-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ، ص77.

[3]-عادل أحمد حشيش، نفس المرجع، ص70.

– **الوظيفة الإدارية:** هي تلك المتعلقة بسير المرافق العامة حيث يدخل في ذلك ما هو لازم لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار وتنمية العلاقات مع الخارج.

– **الوظيفة الثقافية:** وهي المرتبطة بتطوير التعليم والثقافات العامة والبحث العلمي وكذلك ضمان قيام الهيئات الثقافية المستقلة عن الدولة بدورها.

الفرع الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة: نميز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة، الأولى زيادة ظاهرية ومعناها تضخم في رقم النفقات، والثانية زيادة حقيقة ومعناها ازدياد التكاليف فعلا.

أولا: أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة:[1]

1–نقص القدرة الشرائية للوحدة النقدية وارتفاع مستوى الأسعار: فقد أصدرت الحكومات في السنين الأخيرة وخاصة إبان الحروب مقادير كبيرة من العملة الورقية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الأثمان العام (أي زيادة الكتلة النقدية M).

2–زيادة عدد السكان: فإذا لم تزد تكاليف الوحدة كما كانت عليه قبل زيادة عدد السكان فإن الزيادة في المصروفات العامة تعتبر إذن ظاهرية.

3–اتساع مساحة الدولة: بحيث تزداد أرقام الدولة بمقدار نفقات وإيرادات الإقليم الجديد دون أن يكون هناك زيادة فعلية في عبئ النفقات.

4–تعميم استعمال النقود في الإنفاق الحكومي : فالحكومة لا تستوفي حقها قبل الفرد عينا أو عملا كما كانت تفعل قديما، ولكن تجبي منه الضرائب نقدا وتدفع له مقابل عمله نقدا أيضا.

ثانيا: أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة: تعود الأسباب المؤدية إلى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى:[2]

1– تطور الصناعة: وما يترتب على ذلك من هجرة من القرى إلى المدن وازدحام السكان بها وزيادة الإنفاق على المرافق العامة.

2– **ازدياد الثروة المطرد وارتفاع مستوى الثقافة:** وهذا ما يزيد في حاجات الفرد الخاصة وتبعا لذلك تزداد حاجاته العامة أي التي يقع على الحكومة عبئ القيام بها.

[1]– عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص45-46.

[2]– عبد المنعم فوزي، نفس المرجع، ص46-47.

3- انتشار الروح الديمقراطية والمبادئ الاشتراكية: فكلما ازداد العالم حضارة وارتفع بذلك مستوى معيشة الطبقات العاملة كلما طالبت هذه بالمزيد في سبيل إزالة الفروق بين طبقات الأمة وذلك عن طريق الحد من تركز الثروات وتضخمها وفرض شتى الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة وإنفاق حصيلتها على المرافق العامة التي يعود نفعها بالذات على ذوي الدخول المنخفضة نسبيا.

4- **التسابق في ميدان التسليح وزيادة تكاليف الحروب الأخيرة:** مما اضطر غالبية الدول إلى عقد القروض الكبيرة لمقابلة هذه النفقات، وهي قروض تستلزم دفع فوائدها وأقساط استهلاكها من الأموال العامة، ويضاف إلى ذلك إعانة عائلات الضحايا وتعويض خسائر المدنيين.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة:

- **تعريف01:** المقصود بالإيرادات العامة هو جميع المواد المالية التي تدخل خزانة الدولة بحيث تشكل مصدر هام لدخلها، وكونها تشكل مصدر للدخل العام فإن هذا يعني ان المقصود بالإيرادات هو التيار النقدي الشبه ثابت أو الذي له صفة الاستمرارية.[1]

- **تعريف02:** هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام، وهي وسيلة التي تتحد بمقتضات الغاية منها وطبقا للاعتبارات الواقية التي تسود الجماعة بأسرها.[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن الإيرادات العامة هي مجموع مداخيل الدولة التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة بهدف تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن في المجتمع.

الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة:

هناك عدة معايير تصنف الإيرادات العامة منها ما يقسمها إلى إيرادات الدولة الاقتصادية والإيرادات السيادية بحيث:[3]

الإيرادات الاقتصادية: تحصل الحكومة عليها بصفتها شخصا قانونيا يتملك الثروة ويقوم بالخدمات، وهكذا تشمل الإيرادات الاقتصادية:

- إيجار أو ريع العقارات الحكومية.

---

[1]- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1999، ص105.

[2]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص120.

[3]- عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص84-85.

– أرباح المشروعات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة تملكا كاملا أو جزئيا كالهيئات والمؤسسات العامة في المجال الصناعي أو التجاري أو المالي.

الإيرادات السيادية: وتحصل عليها الحكومة جبرا، فهي كما تجبر رعياها على الانتفاع بالخدمات العامة الأصلية تجبرهم على المساهمة في نفقاتها، وأهم ما يكون الإيرادات السياسية: **الضرائب المختلفة** ، **والرسوم، والغرامات** التي تحكم بها المحاكم.

وهناك تقسيم أخر وهو ما نركز عليه يقسم الإيرادات إلى: الإيرادات من أملاك الدولة، إيرادات من الضرائب، الإيرادات من القروض والإيرادات من الرسوم والغرامات والأتاوى.

أولا: الإيرادات من أملاك الدولة: يطلق على هذا النوع من الإيرادات العامة بالدومين ويقصد به ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، وينقسم إلى قسمين هما:[1]

1– الدومين العام: وهي الأموال التي تملكها الدولة (أو الأشخاص العامة الأخرى)، والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام ومن أمثلة ذلك: الأنهار والطرق والحدائق العامة وفي اغلب الأحيان لا تفرض الدولة ثمنا على الأفراد المستعملين لهذه الممتلكات.

2– الدومين الخاص: وهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة التي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، كما يمكن للأفراد تملكه بالتقادم طويل الأجل، ويدير الدومين الخاص على عكس الدومين العام إيرادا، ولذلك فإنه هو وحده الذي يعنيه علماء المالية العامة عند الكلام على دخل الدولة من أملاكها، أو دخل الدومين الخاص كمصدر من مصادر الإيرادات العامة، وكمثال عليه الأراضي التي تتولى الدولة ببيعها أو تأجيرها.

وتتمثل الإيرادات من أملاك الدولة من مصادر كثيرة منها الإيرادات العقارية مثل الأبنية والأراضي، الإيرادات المالية مثل السندات الحكومية والأسهم والفوائد من القروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو المؤسسات أو الدول الأخرى والإيرادات الصناعية مثل أن تنشأ الدولة مشروعات وتمتلكها، والإيرادات من الخدمات مثل خدمات التأمين، والإيرادات التجارية وتكون بممارسة الدولة للنشاط التجاري كالاستيراد والتصدير والبيع والشراء كما هو القطاع الخاص.

ثانيا: الإيرادات من الضرائب: تعتبر الضرائب أهم مصدر من مصادر إيرادات الدولة.

[1]– عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص129–130.

1- تعريف الضرائب: هي اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات وتحقيق أهداف المجتمع.[1]

ومن خلال التعريف يتضح أنها تحتوي على ثلاثة عناصر وهي:

- الضريبة هي اقتطاع مالي.
- الضريبة تفرض وتجبر جبرا وبشكل نهائي من الدولة.
- عدم الحصول على نفع خاص مقابل الضريبة أما الغرض منها تحقيق النفع العام.

وللضريبة مبادئ تسند عليها نذكر بشكل مختصر:

- العدالة والمساواة: بحيث أن يتحمل كل فرد جزء من الضرائب وفقا لمقدرته التكليفية.
- الملائمة من حيث وقت التحصيل وطريقة الدفع.
- اليقين والوضوح، بحيث تكون محددة ومعروف قدرها للممول.
- الاقتصاد في الجباية، بمعنى لا تزيد تكلفة الجباية عند مقدارها حتى تكوم حصيلة الخزينة اكبر قدر ممكن.

2- أنواع الضرائب: يمكن تصنيف الضرائب على النحو التالي:[2]

أ- الضرائب الواحدة والضرائب المتعددة: عرفت الضرائب الواحدة منذ القدم حيث كانت الدولة تفرض ضريبة واحدة، أما الضرائب المتعددة فتعني أن يدفع المكلف عدد من الضرائب على جميع الأنشطة التي يزاولها.

ب- الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال: عرفت الضرائب على الأفراد منذ القدم، زمن الرومان واليونان، زمن العصور الوسطى وكانت تصيب الشخص بعينه ويطلق عليها أيضا بضريبة الرؤوس، وكانت تفرض مقابل الحماية التي توفرها الدولة وتمتاز بوفرتها وسهولة جبايتها وتحديد سعرها، أما الضرائب على الأموال فتصيب ما يمتلكه الشخص ، وتمتاز بعدالتها لأنها تصيب حجم الأموال التي يملكها المكلف.

جـ-الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة: تعد الضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة تمتاز بالثبات والتجدد مثل: ضرائب على الدخل أو رأس المال، ويكون هذا الثبات نسبي وليس مطلق، وتعد

[1]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص17.

[2]-طارق الحاج، مرجع سابق، ص53-54.

ضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على بعض الوقائع المتقطعة والتصرفات العرضية مثل الضرائب على الإنتاج أو الاستهلاك أو المبيعات...الخ.

د- الضرائب على الدخل: وتشمل الضريبة العامة على مجموع الدخل ووفق هذا الأسلوب تصيب الضريبة مجموع الدخل الذي يحققه الشخص، والضريبة على فروع الدخل إذ تصيب الضريبة على كل نوع من أنواع الدخل حسب مصدره فمثلا الإيراد الزراعي كمصدر للدخل يخضع لضريبة الإيراد الزراعي.

هـ-الضريبة على رأس المال: وهي التي تفرض على اقتناء المال وتملكه سواء أنتج أو لم ينتج وتشمل:

- **الضريبة على تملك رأس المال:** إذ تصيب الضريبة نفس رأس المال الذي يملكه الفرد بغض النظر عن شكله أو طريقة الحصول عليه وكيفية استخدامه حتى ولو كان مدخرا.

- **الضرائب على رأس المال المكتسب:** ويعني به ما يحصل عليه الشخص دون أن يبذل جهد في ذلك مثل الوصية أو الهبة.

و- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية: الضرائب التوزيعية هي تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن يوزع على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة، أما الضرائب القياسية فهي التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي.[1]

ن- الضرائب على الإنفاق: هي تلك الضرائب التي تفرض في حالة استعمال الدخل وإنفاقه في المجالات المختلفة ويطلق عليها مجازا ضريبة الاستهلاك ويمكن ترتيبها على النحو التالي:[2]

- **الضرائب التي تعوض على السلعة بعينها وتصيب ذات السلعة:** ومن هنا لابد لنا من التعرف على أنواع السلع حتى نحدد الضرائب عليها، فمن وجهة نظر المالية العامة تنقسم السلع إلى ثلاثة أقسام رئيسية: وهي السلع الضرورية والسلع الكمالية وسلع الاستهلاك الجاري (مثل الدخان).

- **الضرائب الجمركية:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على السلعة التي تتجاوز حدود الدولة سواء المستوردة أو المصدرة منها، وتشمل ضرائب القيمة وتفرض على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة ويتم تحديد قيمة السلعة إما بالتخمين من قبل رجال الجمارك أو باعتماد فاتورة الشراء والضرائب النوعية وتفرض على أساس مبلغ معين لكل وحدة من السلعة كدينار واحد على كيلو غرام.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص451.

[2]-طارق الحاج، مرجع سابق، ص66-71.

ثالثا: الإيرادات من القروض:

1- تعريف القروض العامة: يقصد بها تلك المبالغ التي تستدينها الدولة وتتعهد بسدادها وسداد فوائدها وذلك وفق شروط محددة.[1]

وتعرف أيضا على أنها "عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الغير(الأفراد، أو المصارف، أو غيرها من المؤسسات المالية) مع التعهد برد مبلغه ودفع الفوائد عند مدته وفقا لشروطه."[2]

2- أنواع القروض العامة: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:[3]

أ -القروض من حيث المصدر: وتنقسم إلى:

- **القروض الداخلية:** وهي تلك التي تحصل عليها الدولة من الأفراد أو المؤسسات في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا مواطنين أم أجانب.
- **القروض الخارجية:** وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو هيئات ومؤسسات دولية.

ب- القروض من حيث حرية المكتتب: وتنقسم إلى:

- **القروض الاختيارية:** حيث الأصل في القروض أن تكون اختيارية، وتترك الدولة الحرية للأفراد والهيئات في الاكتتاب دون إكراه
- **القروض الإجبارية:** عندما تخشى الدولة عدم إقدام مواطنيها أو الهيئات الوطنية على الاكتتاب تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب الاستثنائي وخاصة أثناء الحروب وحالة التضخم.

جـ-القروض من حيث مدتها: وتنقسم إلى:

---

[1]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص174.

[2]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص221.

[3]- طارق الحاج، نفس المرجع، ص106-108.

– **القروض المستديمة أو المؤبدة:** وهي القروض التي تعقدها الدولة دون أن تحدد ميعاد لسداد قيمتها، فهذه القروض مؤبدة وهي مجبرة على سدادها,ولكنها حرة في سدادها في أي وقت تشاء.

– **القروض القابلة للاستهلاك:** وتشمل:[1]

° **قروض قصيرة الأجل:** تسدد في فترة لا تزيد عن سنة، وهي لسد عجز نقدي لتأخر الإيراد عن الإنفاق.

° **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها بين سنة و5 سنوات.

° **قروض طويلة الأجل:** تزيد مدتها عن 5سنوات من أجل إقامة بعض المشاريع الاستثمارية أو لتغطية نفقات الدفاع والحروب.

رابعا: الإيرادات من الرسوم والغرامات والأتاوى:

تعتبر إيرادات غير عادية(غير ضريبية) لأنها لا تكرر بانتظام في الموازنة العامة.

1– الرسوم: هو اقتطاع نقدي بواسطة الدولة أو أحد الهيئات المحلية يدفعه الفرد جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه من جراء تأدية الدولة لخدماتها وتحقيق النفع العام.[2]

وهذا ما يميز الرسم عن الضريبة، فهو يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص، ويهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع وليس هدف مالي لأنه يفرض غالبا بسعر رمزي.

كما يجب أن نفرق بين الرسم والثمن العام بحيث يمثل هذا الأخير"مقابل خدمة تؤديها هيئة عامة نظرا بأهميتها وإتاحة فرصة الانتفاع بها لجميع الأفراد".[3] ومثال ذلك تزويد السكان بالمياه، وبالتالي فإن كل من الثمن العام والرسم يدفعان مقابل الانتفاع بخدمة خاصة، وفي حالة الطلب عليها فقط ويختلفان في كون أن الرسم يدفع إجباريا، أما الثمن العام فاختياري.

2–الأتاوى: وهي إيراد تقتضيه هيئة عامة من بعض الأفراد، مقابل استفادتهم فائدة خاصة من قيامها بأعمال ذات نفع عام.[4] ومثال ذلك كأن تفرض الدولة على مستخدمي الطرق مبلغ مالي معين.

3–الغرامة: تعرف الغرامة بأنها مبلغ من المال على أي شخص يخالف القانون، مثل مخالفة بناء أو مخالفة إشارة المرور...الخ.[1]

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص459.

[2]– هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص172.

[3]– هشام مصطفى الجمل،نفس المرجع، ص173.

[4]– هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع، ص173.

والفرق بين الرسم والغرامة هو أن الرسم يدفع مقابل خدمة يطلبها الشخص، والغرامة دون أن يطلبها وهي لا تعود بالنفع المباشر بل بمثابة عقاب، أما الرسم يعود بالنفع المباشر على الفرد.

المطلب الثالث: الموازنة العامة:

-الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة على أنها"تقدير مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة، ويصدر سنويا قانون يربطها وذلك بعد أن ينتهي المجلس التشريعي من اعتماد مشروعها الذي تقدمه الحكومة، وهذا القانون يجيز للسلطة التنفيذية تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات في الأوجه المخصصة لها".[2]

ومن ناحية أخرى يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة يعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية العامة.[3]

وبالتالي فإن الموازنة العامة تعتبر كخطة مفصلة لنفقات وإيرادات الدولة الخاصة بسنة مالية لاحقة، والتي من خلالها تستطيع السلطة التنفيذية أن تطبقها على أرض الواقع من أجل تحصيل الإيرادات وصرف النفقات المذكورة وهذا كله بعد أن يتم الموافقة على مشروعها من طرف السلطة التشريعية.

-الفرع الثاني: القواعد الأساسية للموازنة العامة: تخضع الموازنة بصفة عامة للقواعد التالية:[4]

1- قاعدة السنوية: تقتضي هذه أن تكون المدة التي تخضع لها الموازنة سنة، وبأن تكون موافقة المجلس التشريعي عليها سنوية.

2-قاعدة الوحدة: تستوجب هذه القاعدة أن تدرج جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها في وثيقة واحدة.

3-قاعدة العمومية: تقتضي هذه القاعدة بأن تدرج في الموازنة كافة الإيرادات والمصروفات دون إجراء أية مقاصة بينهما.

---

[1]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص103.

[2]- عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص338.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص429.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص339-432.

4-قاعدة عدم التخصيص: وتقتضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع جميع الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

5-قاعدة التوازن: وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة.

ومن الضروري إن نشير إلى التوازن المقصود هنا هو التوازن الاقتصادي الذي يحقق التعادل بين الاحتياجات المالية للاقتصاد وموارده المالية، وليس التوازن المحاسبي الذي يتحقق بخفض النفقات وقد يتم على حساب الإخلال بالاحتياجات المالية للاقتصاد القومي.

-الفرع الثالث: المراحل المختلفة للموازنة العامة: ويطلق عليها أيضا بدورة الموازنة وتنقسم من حيث الإجراءات إلى:[1]

1- مرحلة الإعداد والتقدم بها إلى السلطة التشريعية: وفيها تقوم الحكومة بإعداد الموازنة وتقديمها لاعتماد والإقرار من جانب السلطة التشريعية، ويقوم بإعداد مشروعها وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية أو الخزانة، وتعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان.

2-مرحلة اعتماد الموازنة العامة: لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماد السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية.

3-مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: وتتمثل في انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق الملموس، وتتولى بالتالي الحكومة تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة، والصرف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة وتفتح الحسابات اللازمة لذلك.

4-مرحلة الرقابة: وفقا للجهة التي تقوم بذلك، توجد رقابة السلطة التشريعية وعادة تتم عن طريق جهاز ينشئه البرلمان لهذا الغرض، والرقابة السياسية والشعبية وتمارسها النقابات والمنظمات والمنظمات السياسية.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في الاقتصاد:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص432-434.

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في الاقتصاد ومن خلال هذا المبحث سنحاول أن نبين ذلك من خلال مساهمتها في تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي، والتوازن الاقتصادي، وأيضا التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: موضوع الاستقرار الاقتصادي يمكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف رئيسية محددة وهي: نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، ويمكننا إضافة الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومرتبطة، فبدون العاملة الكاملة فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كلية، كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي.[1]

وتعتبر السياسة المالية عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بفضل الأدوات المتاحة لها والمتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، فمن خلال هذه الأدوات يمكن التحكم في معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى.

ويرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء النمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود، إلا أنه في الواقع الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما، وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا من الأزمات الاقتصادية الخطيرة، كتفاقم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية.[2]

يمكننا من خلال ما سبق صياغة تعريف شامل لمفهوم الاستقرار الاقتصادي "الذي يعبر عن تحقيق التشغيل للموارد المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب من الناتج الحقيقي".[3]

---

[1]- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص62.

[2]- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص76.

[3]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص68.

أي مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها وهما:[1]

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل لا يقصد به بأن يصبح معدل البطالة يساوي الصفر وإنما يكون في حدود معقولة، وتوفير فرص العمل لكل فرد مؤهل ويبحث عن عمل في حدود معدلات الأجور السائدة في السوق.

أما الاستقرار في المستوى العام للأسعار فيكون من خلال الثبات النسبي للأسعار بحيث عدم وجود ارتفاع حاد وملحوظ فيها خلال فترة زمنية قصيرة. إذ يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى:[2]

- التشغيل الكامل وذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة 4%
- النمو السريع، حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%
- استقرار الأسعار من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% من أسعار الجملة و 2% زيادة سنوية في أسعار المستهلك
- توازن ميزان المدفوعات.

وتعود أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة.

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي عن لناتج الممكن (العرض الكلي).
- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة، بحيث تتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور، بالإضافة إلى انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتحقق السياسة المالية الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام أدواتها كما سبق ذكره.

ونميز بين حالتين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة المالية.

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص77.

[2]- وليد عبدالحميد عايب، مرجع سابق، ص70.

– الحالة الأولى: عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز البطالة: تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي أن هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع إستفعال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.[1]

وتسمح السياسة المالية برفع الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل باستخدام السياسة الإنفاقية أو الضريبية للدولة أو مزجها معا بنسب مختلفة بحسب طبيعة وحجم المشكلة المعالجة، وبالتالي الخروج من أزمة الكساد والتخلص من البطالة المصاحبة له.

فبإمكان السياسة المالية أن تقوم "بالتوسع في النفقات العامة، فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال...الخ".[2]

كما يمكن مواجهة أزمة الكساد من خلال تخفيض الإيرادات الضريبية، وذلك لبث قوة شرائية جديدة في المجتمع بما يسمح بزيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، فيمكن زيادة الاستهلاك من خلال رفع مستوى دخول الفئات منخفضة الدخل لأن هذه الأخيرة تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسب الضريبية المطبقة على الشرائح الأول من الدخل.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال تخفيض الضرائب على الأرباح مما يشجع المنظمين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.

ولا بد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف تخفيض الضرائب.[3]

– الحالة الثانية: زيادة مستوى الطلب الكلي(التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:

في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن

[1]– دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص80.

[2]– طارق الحاج، نفس المرجع، ص203.

[3]– دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص81.

هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار.[1]

ونظرا لتميز النفقات العامة بالزيادة من فترة إلى أخرى فمن الصعب تخفيضها ومن ثم فإن أثرها على معالجة التضخم محدود، وبالتالي يمكن للسياسة المالية أن تخفض الطلب الكلي أي الحد من التضخم من خلال زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة، وهذا بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد.

بالإضافة إلى الحالتين السابقتين هناك حالة ثالثة تظهر فيها البطالة مصاحبة للتضخم في وقت واحد، يطلق عليها مشكلة "الكساد التضخمي"، وتعود أسبابها إلى نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال حيث تأخذ الأجور في الارتفاع الأمر الذي يتسبب في رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة من قبل رجال الأعمال من أجل تحصيل هذه التكلفة الزائدة.

وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات من القرن الماضي بسبب نفوذ نقابات رجال الأعمال. أما في الدول النامية فيكون للنقابات العمال أثر ضعيف، وغالبا ما تتبع الأجور سياسات الدولة.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

تمثل السياسة المالية مجموعة الإجراءات والقرارات التي تستخدمها الحكومة (السلطة المالية) بهدف التدخل في النشاط المالي للدولة وحتى النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة.

ويعد التأثير على الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي الدعامتين الرئيستين للسياسة المالية الوظيفية، حيث أن القاعدة التي يخضع لها النشاط الاقتصادي للدولة هو تحقيق التشغيل الكامل بدون تضخم، مما قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أو إلى توازن في الموازنة وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو تنظيم النشاط الاقتصادي.[2]

ويكون لزاما على الحكومة في الاقتصاديات الحديثة أن تقوم بالإنفاق في المجالات التي يصعب على القطاع الخاص الاستثمار فيها كمشروعات البنية التحتية، ولنبين تأثير السياسة المالية على النشاط

[1]- دراوسي مسعود، نفس المرجع، ص81.

[2]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص131.

الاقتصادي نقوم بإدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني، ولتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يلي:[1]

العرض الكلي= الطلب الكلي

الدخل= الاستهلاك+ الاستثمار+ الإنفاق الحكومي.

$$Y=C+I+G\ldots(1)$$

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فإن الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية ($Y-T$) وعندئذ نجد $C=C_0+\alpha(Y-T)\ldots(2)$ وللتبسيط نفترض أن الاستثمار (I) هو بأكمله استثمار ذاتي أي مشتغل على مستوى الدخل فإن معادلة التوازن تصبح

$$Y=C_0+\alpha(Y-T)+I+G\ldots(3)$$

$$Y=1/1-\alpha\ (C_0+\alpha T+I+G)$$

حيث أن: (Y) يمثل الدخل، (C_0) الاستهلاك التلقائي، (α) الميل الحدي للاستهلاك، (T) الضرائب، (I) الإنفاق الاستثماري، (G) الإنفاق الحكومي.

ونشير أن الحكومة يمكن لها أن تأثر على مستوى الدخل الوطني من خلال رفع أو خفض الاقتطاع الضريبي، أو تعديل الإنفاق الحكومي، أو تمارس الاثنين معا في آن واحد، ومنه يمكن للحكومة أن تختار إحدى السياسات المالية الثلاث التالية.[2]

-تعديل الإنفاق دون أي تغير في مبلغ الضريبة.

-تعديل الإيرادات الضريبية عن طريق أسعار الضريبة واستخدام سياسة التمييز دون أن يتبع ذلك زيادة في الإنفاق العام.

- استخدام السياسة الضريبية والإنفاق معا كمؤشر على التوازن الاقتصادي.

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص219.

[2]- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، 1999، ص356-357.

ونذكر أن لكل سياسة من هذه السياسات لها أثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات وفي تحديد مستوى التوازن الاقتصادي، وفي ما يلي نحاول أن نبين أثر كل سياسة على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي:

أولا: تأثير النفقات العامة على التوازن الاقتصادي: لدراسة هذا الأثر نعتمد على الفرضيات التالية:

- الموازنة العامة في حالة متوازنة.
- الاقتصاد الوطني في حالة عدم تشغيل كامل لعوامل الإنتاج.
- السلطات قررت زيادة النفقات العامة.
- حجم الإيرادات الضريبية محدودة بحيث يتسبب زيادة النفقات العامة إلى عجز في الموازنة.

عندئذ ينتج عن زيادة الإنفاق العام بمقدار (ΔG) زيادة في الطلب الكلي الفعال، وبما أن الاقتصاد الوطني في حالة عدم التشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج فإن هذا يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني بواسطة رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج.

ومنه يمكن أن نعبر على مستوى الناتج الجديد بالمعادلة التالية:[1]

$$y+\Delta y= \frac{1}{(1-a)}(C_0-aT+I+G+\Delta G) \longrightarrow (4)$$

نطرح المعادلة (3) من المعادلة (4) نحصل على:

$$\Delta y= \frac{1}{1-a}\Delta G \longrightarrow (5)$$

وهو ما يسمى بالمضاعف البسيط للإنفاق الحكومي، أي أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) يتبعها نمو مضطرد في الناتج الوطني (Δy) وهذا راجع لأثر المضاعف البسيط مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ثانيا: تأثير الإيرادات العامة على التوازن الاقتصادي: تؤثر الإيرادات العامة على التوازن الاقتصادي عن طريق الضرائب، بحيث تؤثر السياسة الضريبة على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، ولدراسة هذا الأثر نبقى على الفرضيات السابقة مع تعديل حجم الضرائب (ΔT) وبإبقاء الإنفاق (ΔG) بحيث

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص220.

يتسبب هذا في تغيير مستوى الناتج الوطني مساويا (Δy)، وبالتالي فإن المستوى الجديد له يأخذ الشكل التالي:[1]

$$Y+\Delta y = (1/1-a)\ (\ C_0-a\ (T+\Delta T) + I+ G \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وبطرح المعادلة (6) من المعادلة (3) نحصل على:

$$\Delta y = (1/1-a)(-a\Delta T) = (-a/1-a)\ \Delta T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث أن: $(\alpha -1/\ \alpha -)$ يطلق عليه مضاعف الضرائب.

ونعلم أن الميل الحدي للاستهلاك (α) يكون محصور ما بين الواحد والصفر أي$(0<\alpha<1)$ وبالتالي فإن القيمة المطلقة للمضاعف البسيط للإنفاق الحكومي تكون أكبر من القيمة المطلقة للمضاعف الضريبي أي $(1/1-\ \alpha) > (\alpha/1-\ \alpha)$

وينتج عن ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) يؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل الإجمالي (Δy) بمقدار أكبر من الزيادة في الدخل الناتج عن تخفيض الضرائب (ΔT) بنفس القيمة.[2]

ونشير في الأخير إلى أن تخفيض سعر الضرائب يسمح بزيادة في الناتج الوطني مما يسمح بدوره في رفع الحصيلة الضريبية.

كذلك فإن أثار أي تعديل في سعر الضريبة تكون له أثار كبيرة ليس فحسب في حالة الضرائب النسبية بل أيضا تكون هذه الآثار كبيرة وواضحة في حالة الضرائب التصاعدية.[3]

وتلجأ الحكومة عادة في تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة بسبب زيادة الإنفاق العام عن طريق زيادة الحصيلة الضريبية لها، وبالتالي يصبح حاصل الدخل الوطني في حالة تطبيق السياسة الضريبية والإنفاق العام معا مقدار تغيره (Δy) مع الاحتفاظ في نفس الوقت بتوازن الموازنة العامة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta y = \frac{\Delta G}{1-\propto} - \propto \frac{\Delta T}{1-\propto} \ldots\ldots (8)$$

وبما أن $\Delta G = \Delta T$ فإنه يمكننا كتابة المعادلة (8) كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1-\propto}{1-\propto}\Delta G = \Delta G$$

[1]- دراوسي مسعود، نفس المرجع، ص222.

[2]- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص362.

[3]- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، نفس المرجع، ص368.

وبالتالي نستنتج أن: $\Delta Y = \Delta G$

أي أن التغيير الحاصل في الدخل الوطني (Δy) يكون معادلا لقيمة التغير في الإنفاق العام (ΔG)

ثالثا: تأثير الموازنة العامة على التوازن الاقتصادي: لقد أصبحت الموازنة العامة في الوقت الحاضر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن للدولة أن تستخدمها للتأثير في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يصب إليها المجتمع، فكان من المعتاد في زمن سابق أن تكون الموازنة متوازنة ولكن كثيرا ما يخلص هذا التوازن إلى عدم توازن في وقت لاحق، ومن هنا يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي.

الحالات المختلفة لعدم التوازن الاقتصادي وأساليب معالجتها:

1- التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة: هذه أبسط الحالات إذ ليست على المسئولين إلا تعدية (تمرير) هذا التوازن إلى السنة موضوع التقدير، مع إدخال ما يلزم من تعديلات تقتضيها السياسة المالية المتبعة، وعادة ما يترجم هذا التوازن السابق بالنسبة للسنة موضوع التقدير إلى توازن لاحق إلا في الحالات التي يحدث فيها خطأ فني في التقدير أو مادي في الحسابات وهي أحوال قليلة الحدوث.[1]

2- توفر التوازن الاقتصادي مع وجود عجز في الموازنة: إن عدم توازن الموازنة يعتبر ذو طبيعة غير اقتصادية يبين على أساس تفصيلات الدولة السياسية أو الإدارية، كأن يحدث نتيجة الإعفاءات الضريبية أو زيادة الإنفاق العام ويكون عدم التوازن أمرا إلزاميا من أجل إعادة الإنفاق الكلي لدولة إلى مستوى الإيراد الإجمالي لها، وتقوم الموازنة في هذه الحالة على إظهار هذا العجز بواسطة استخدام القروض،أو تحاول تحقيق لها من خلال رفع الأسعار الضريبية، أو استخدام طريقتان معا في حالة ما لم يغطي السعر الضريبي هذا العجز وبهذا يكون قد احتفظ بالتوازن الكلي للاقتصاد العام بالوسائل المناسبة المتمثلة في الضرائب والقروض.

3- عدم التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة: تحدث هذه الحالة بسبب زيادة الإنفاق الكلي للدولة أو نقص فيه، فإذا كان عن زيادة الإنفاق الكلي كان من الطبيعي عدم وجود توازن الموازنة في هذه الحالة إلا أننا افترضنا أن الموازنة متوازنة رغم وجود حالة تضخم، وبالتالي يجب معالجة عدم التوازن الاقتصادي باستخدام الوسائل المضادة للتضخم وبالأخص تجنب الإصدار النقدي، والعمل على التوفير

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص224.

في الإنفاق العام إذا كانت الزيادة فيه تؤدي بالزيادة في الحصيلة الضريبية الناتجة بسبب حساسية النظام الضريبي الموجود، أو زيادة العبء الضريبي ما لم يتوفر هذا.

أما الفرض الثاني لعدم التوازن الاقتصادي فإنه يحدث في الحالة العكسية وهي عدم كفاية الإنفاق الكلي الأمر الذي قد يسبب في انخفاض الدخل الوطني وبالتالي الحصيلة الضريبية، فإذا حدث هذا فإنه ينجم عنه عدم توازن لاحق للموازنة ويصبح أمر إلزامي العناية بهذا العجز عن طريق اختيار الطرق المناسبة لتغطيته. عن طريق تخفيض الإنفاق العام، إذا أن ذلك ينتهي إلى تفاقم الحالة الانكماشية الموجودة ولاعن طريق رفع أسعار الضرائب لأنه أثر مماثل وعلى هذا لا يبقى إلى اللجوء للقروض العامة التي تستطيع تعبئة ما لدى الأفراد من أموال مكتنزة، كما ينبغي الالتجاء إلى التوسع الائتماني عن طريق خلق نقود جديدة بشرط أن تستعمل هذه الأخيرة في تمويل إنفاق استثماري[1].

4- **انعدام التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة في آن واحد:** إنها أكثر الحالات تعقيدا نظرا لشمول عدم التوازن للحالتين معا، ويتخذ عدم التوازن المالي في هذه الحالة نوعين، النوع الأول يأخذ شكل ظاهرة واحدة تجمع بين عدم التوازن الاقتصادي والموازنة والسبب فيه زيادة الإنفاق العام على الحصيلة الضريبية وفي هذا الوضع نجد أن عدم توازن الموازنة يزيد من عدم التوازن الاقتصادي، وعلاج هذه المشكلة يكون من خلال العمل في اتجاهين متلازمين.

الأول ضغط الإنفاق العام لإحداث وفرة في مستوى الحصيلة الضريبية الموجودة فعلا، والثاني بضغط الإنفاق الخاص عن طريق رفع الأسعار الضريبية وخاصة الضرائب على الاستهلاك، ومع السير في هذين الاتجاهين فإنه يمكن للدولة أن تلجأ إلى الاقتراض العام بشرط ألا تستخدم حصيلة القروض في تمويل نفقاتها العامة وإلا فإنها بذلك تكون قد أضاعت الأثر الانكماشي المنشود من وراء هذه القروض.[2]

أما إذا كان هناك نقص في الإنفاق الكلي يصاحبه في نفس الوقت نقص في الإنفاق العام يحقق نقص في الموازنة، فإن علاج هذا الوضع يعتبر أيسر من سابقه ويكون من خلال زيادة الإنفاق العام باستخدام فائض الموازنة المتحصل عليها بتطبيق السياسة الانكماشية إذ يقابل هذا الوضع نهاية المرحلة الانكماشية، كما أن بإمكان الدولة أن تلجأ إلى القروض إذا كان عدم التوازن أخطر بشرط أن تمول بها برنامجا واسعا من الإنفاق العام أما النوع الثاني يكون بزيادة الإنفاق لكلي والموارد العامة في نفس الوقت وهذا

[1]- دراوسي مسعود، نفس المرجع، ص226.

[2]- دراوسي مسعود، مرجع سابق ، ص226.

النوع يحمل في طياته وسائل علاجه إذا ما استطاعت السياسة المالية أن تحافظ على هذا الحال أو عن طريق تثبيت الإنفاق العام عند مستوى معين وبالتالي تثبيت الحصيلة الضريبية عند هذا المستوى، وبصفة عامة فإنه في كل هذه الحالات تعتبر الأسلحة المالية من الوسائل الفعالة التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن.[1]

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية

للسياسة المالية دور مهم في خلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، مع تجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعريف01: التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[2]

تعريف 02: تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[3]

تعريف 03: تعرف على أنها التطور البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان التنمية الاقتصادية هي التغيرات التي تطرأ على بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بفضل الإجراءات والتدابير المعتمدة لزيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في

[1]- دراوسي مسعود، نفس المرجع، ص227.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1999، ص52.

[3]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص90.

[4]- ضيف أحمد، مرجع سابق، ص3.

النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، والتي يتم بمقتضاها تحقيق زيادة معتبرة ودائمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لجميع أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية: تتحدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وغالبا ما تنقسم إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، وتهتم أكثر بالمصادر الداخلية باعتبار أن السياسة المالية لها دور كبير في توفير هذه الموارد وتتحكم في توجيهها بحسب الأولويات التي تفرضها الخطة الاقتصادية.

أولا: مصادر داخلية: وتشمل:

1- الادخار: هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري.[1]

ويمكن تقسيم الادخار إلى عدة أنواع حسب الجهة القائمة به وهذا كما يلي:

- مدخرات القطاع العائلي: تتمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.[2]

تتمثل مصادره في المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات،الاستثمار المباشر في الاقتناء الأراضي والمساكن، بالإضافة إلى الودائع المودعة في البنوك وتتحد قيمة مدخرات هذا القطاع بمجموعة من العوامل أهمها حجم الدخل بحيث يكون الميل المتوسط للاستهلاك لذوي الدخل المنخفض مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للادخار وهذا ما يميز الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة، كما أن لكل من سعر الفائدة ومعدل التضخم أثر كبير على حجم الادخار، كما يتأثر بالتغيرات في مستوى الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية.

- مدخرات قطاع الأعمال: يعرف على أنه الأرباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصادر لتمويل التنمية الاقتصادية، وحجم هذا الادخار يكون حسب حجم القطاع، ففي الدول المختلفة هناك نوعان من قطاع الأعمال قطاع أعمال منظم وقطاع أعمال غير منظم، وعليه من الصعوبة بمكان تقدير حجم مدخرات هذا القطاع.[3]

---

[1]- دراوسي مسعود، نفس المرجع، ص93.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى أحمد، مرجع سابق، ص187.

[3]- ضيف أحمد، مرجع سابق، ص6.

وتتوقف مدخرات هذا القطاع على طبيعة الدولة اشتراكية أم رأسمالية، بالإضافة إلى السياسة المالية المنتهجة في فرض الضرائب بحيث تنخفض الضرائب على هذا القطاع يؤدي إلى زيادة حجم ادخاره، كما يسمح إعفاء جزء أو كل من الأرباح غير الموزعة إلى إعادة استثمارها وبالتالي رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

– **مدخرات القطاع الحكومي:** والمتمثلة في صافي نشاط المؤسسات التي تملكها الدولة.[1]

2– **فائض الموازنة الجارية للخدمات:** وذلك بإيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات الجارية للخدمات وتخفيض الاستخدامات الجارية، من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، التقشف الحكومي أي تقنين النفقات العامة بحيث لا ينتج انخفاض في الأداء الحكومي.[2]

3– القروض الداخلية: نعني بها القروض الداخلية الناجمة عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية ويجب الابتعاد قدر الإمكان عن التمويل التضخمي الناجم عن التوسع في إصدار النقود مما يسبب ارتفاع في مستوى الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي، بينما يكون أثره على الاستثمار وخلق فرص جديدة له محدود.

ثانيا: مصادر خارجية: يتم الاستعانة بها في حالة عدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار، وهي تشمل:

1– المنح والمعونات الأجنبية: يمكن التمييز بين المعونة التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة والهيئات الدولية دون مقابل (المنح الخالصة)، والمعونة التي تدفع لها مقابل لأجل والتي تعرف بالقروض طويلة الأجل، والتي يترتب عليها بعض الأعباء على ميزانية الدولة المقترضة وميزان مدفوعاتها في حين أن المنح الخالصة لا يترتب عليها أي أعباء.[3]

وتنقسم المعونات الأجنبية إلى معونات ثنائية ومعونات متعددة الأطراف،فالأولى تقدمها دول متقدمة إلى دول نامية،"وكثير ما تكون في شكل المعونة المقيدة حيث تلتزم الدول المتلقية للمعونات توجيهها إلى شراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة".[4]

---

[1]– طارق الحاج، مرجع سابق، ص206.

[2]– طارق الحاج، نفس المرجع، ص206.

[3]– ضيف أحمد، نفس المرجع، ص8.

[4]– محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى أحمد، مرجع سابق، ص224.

أما المعونة متعددة الأطراف فإنها تمنح من طرف مؤسسات دولية متخصصة مثل صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مؤسسات إقليمية مثل بنك التنمية الإفريقي.

2- **القروض الخارجية:** سواء كانت عامة أو خاصة، فالقروض العامة الخارجية تمثل القروض التي تحصل عليها حكومات الدول النامية من قبل الحكومات الأجنبية أو هيئات تابعة لها، أو أشخاص طبيعيين أو معنويين المقيمين في الخارج.

أما القروض الخارجية الخاصة فهي تلك التي يحصل عليها أشخاص طبيعيين أو معنويين المقيمين في البلاد النامية مع المقيمين في الخارج، وتختلف القروض الخارجية وفقا للشروط التي تحددها أسواق رأس المال من حيث معدل الفائدة والضمانات الممنوحة وبرامج التسديد.

3- الاستثمارات الأجنبية: وهي استثمارات لأشخاص طبيعيين أو معنويين غير المقيمين بالبلد ،ويسمح دخول رؤوس أموال أجنبية من الخارج بتوفير العملة الصعبة اللازمة لاستيراد مستلزمات الاستثمار وبالتالي تشغيل الموارد المعطلة، كما يؤدي بزيادة إنتاجية الموارد المستخدمة مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه نجد أن تطور السياسة المالية مرتبط بموضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد ازداد دور الدولة عبر العصور وهذا ما انعكس على السياسة المالية التي عرفت تطورا كبيرا بحيث انتقلت من سياسة مالية محايدة عند الكلاسيكي إلى سياسة مالية متدخلة في كافة المجالات في الفكر المعاصر وهذا بسبب الأزمات الاقتصادية والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك الثورة الكيترية.

وتلعب السياسة المالية دورا كبيرا في مختلف الأنظمة الاقتصادية كونها تتميز بمجموعة من المميزات جعلتها محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية خاصة وأنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لتدخل والتحكم في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

فالسياسة المالية تتمثل في تلك الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة للتسيير الأمثل للإيرادات العامة والنفقات العامة من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وكذا التنمية الاقتصادية، مستخدما

في ذلك أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة كلا حسب الوضع الاقتصادي.

مقدمة الفصل الثاني:

تعددت الأسباب والمشكلة واحدة ألا وهي مشكلة التضخم التي لا يكاد يخلو اقتصاد أي دولة من مشكلتها، حيث تختلف وجهة النظر من مفكر لآخر حول إعطاء معنى للتضخم، وذلك لتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه.

وكون التضخم مشكلة خطيرة تعرقل مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات فلابد من إيجاد طرق لعلاجه، ولعل أبرز طرق علاجه ما تحتويه السياستين المالية والنقدية.

وفي إطار التعرف على ظاهرة التضخم وطرق علاجه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف التضخم، قياسه وأنواعه.

المبحث الثاني: أسباب التضخم وآثاره.

المبحث الثالث:دور السياسة المالية في علاج التضخم.

المبحث الأول:تعريف التضخم، قياسه وأنواعه

التضخم من بين المشاكل التي تواجه اقتصاد أي دولة لذا من المهم التطرق إلى معرفة معنى التضخم وطرق قياسه وكذلك أهم تقسيماته.

المطلب الأول: تعريف التضخم

يمكن تعريف التضخم بعدة صيغ ولعل أبرزها مايلي:

– **التعريف01**:التضخم هوالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار.[1]

–**التعريف02**:التضخم هو زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل.[2]

–**التعريف03**: التضخم هوالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة وإنما أسعار السلع عموما، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل.[3]

–**التعريف04**:كما يمكن تعريفه بأنه فائض النقد على فائض السلع و الخدمات بصورة دائمة ومستمرة بحيث تصبح الزيادة في النقد الصادر أكبر وأعلى من كل زيادة تصاحبها في السلع والخدمات.[4]

من خلال هذه التعريفات نستنتج بأن التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- يقاس التضخم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار.
- التضخم له صفة الارتفاع الدائم والمستمر في المستوى العام للأسعار.
- التضخم عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

[1]– محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص154.

[2]– غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2006، ص20.

[3]– محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص299.

[4]– غازي حسين عناية، نفس المرجع، ص10.

المطلب الثاني: قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: أنواع الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبـــــــــارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار،[1] وتعد لمختلف أنواع السلع أو لمجموعها معبرة عنها بوحدات نقديـــــة لقياس القوة الشرائية للأفـــــــــــراد والمشروعات والقطاعات المختلفة.

إن أكثر الأرقام شيوعا هي الأرقام القياسية لأسعار المعيشة، أي الأرقام القياسية لأسعار سلع الاستهلاك، ولحساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة نستعين بالطريقتين التاليتين:

الطريقة التجميعية البسيطة: نستطيع التعبير عن الرقم القياسي بهذه الطريقة على أن مجموع أسعار سلع فترة المقارنة (P_n) كنسبة من مجموع أسعار سلع فترة الأساس (P_0) على النحو التالي:[2]

$$PI = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} \cdot 100$$

حيث أن: $\sum Pn$: يمثل مجموع أسعار سنة المقارنة.

$\sum P0$: يمثل مجموع أسعار سنة الأساس.

[1] – طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2004-2005.ص15.

[2] – مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2004، ص320.

نتيجة لاختلاف الأهمية النسبية للسلع المختلفة، فإننا نستخدم أوزانا لكل سلعة تتناسب مع أهميتها، وهذا ما لم تأخذه الطريقة التجميعية البسيطة بعين الاعتبار، وعليه نستخدم الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان.

الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان:

للتغلب على عيوب الطريقة التجميعية البسيطة في حساب الرقم القياسي لأسعار تكاليف المعيشة يمكن ترجيح أسعار السلع بأوزان محددة قد تكون عبارة عن كمية أو حجم السلعة المباعة أو المستهلكة أو الداخلة في حساب الرقم القياسي للأسعار وذلك في سنة الأساس أو سنة المقارنة أو أي سنة مختارة.

وهذا الترجيح يبرز الأهمية النسبية للسلعة بين السلع المختلفة المعتبرة ضمن الرقم القياسي للأسعار أو اختيار أي طريقة أخرى للترجيح، ولذلك سنجد أمامنا ثلاثة طرق لحساب الرقم القياسي بالطريقة التجميعية المرجحة، بحسب ترجيحنا إما بكميات سنة الأساس أو بكميات سنة المقارنة أو بكميات سنة مختارة كما يلي:[1]

1- الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير "أو طريقة سنة الأساس"

في هذه الطريقة نرجح بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة الأساس عند حسابنا الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير وفق الصيغة التالية:[2]

$$PI(L) = \frac{\sum P_n q_0}{\sum P_0 q_0} \cdot 100$$

حيث أن:

$\sum P_n q_0$: تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة.

$\sum P_0 q_0$: تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس.

[1]-مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص320.

[2]-مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، نفس المرجع، ص320.

نظرا لاستخدام الأوزان الثابتة المعبرة بالكميات المباعة أو المستهلكة من السلع في سنة الأساس، فانه يفرض نمط استهلاكي واحد على كل السنوات المقارنة وهذا أمر غير مقبول خاصة إذا تباعدت سنة الأساس عن سنة المقارنة.[1]

2- الرقم القياسي للأسعار بطريقة باش "أو طريقة سنة المقارنة"

في هذه الطريقة نرجح بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة المقارنة عند حسابنا الرقم القياسي للأسعار بطريقة باش وفق الصيغة التالية:[2]

$$PI_{(P)} = \frac{\sum P_n q_n}{\sum P_0 q_n} \cdot 100$$

حيث أن:

$\sum P_n q_n$: تمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة.

$\sum P_0 q_n$: تمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

يتطلب إيجاد كميات الإنتاج لكل سنة مقارنة حتى يتم استخدام هذه الصيغة، لكن هذا الأمر مكلف من الناحية العملية سواء من جانب كثرة النفقات اللازمة للحصول على الكميات وطول الوقت، ضف إلى ذلك أنه يصعب مقارنة رقمين قياسيين لسنتين مختلفتين حيث تتغير أوزان الرقم القياسي كلما تغيرت سنة فترة المقارنة.[3]

---

[1]-طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص16.

[2]-مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص322.

[3]- طيبة عبد العزيز، نفس المرجع، ص16.

3- الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر "أو طريقة الرقم القياسي الأمثل"

يمكن حساب الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر على أنه يمثل الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطريقة لاسبير وبطريقة باش كما في الصيغة التالية:[1]

$$PI(F) = \sqrt{PI(L) \cdot PI(p)}$$

يدعا بالرقم القياسي الأمثل ل "فيشر" بحيث يجمع الخصائص التي تميز الرقمين القياسيين لباش ولاسبير، إلا أنه ليس واضحا في معناه، فالرقم القياسي للاسبير يعطي لنا قياس التغير في الكميات لمجموعة من السلع في نقطة الأساس، والرقم القياسي لباش يعطي لنا قياس التغير في كميات من السلع في نقطة المقارنة، أما الرقم القياسي لفيشر فلا يعطي لنا أي دلالة في قياس التغير في الكميات بقدر كونه صيغة رياضية أو إحصائية صرفة.[2]

الفرع الثاني: معايير قياس الفجوة التضخمية

يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب، يرجع كينز حدوث الفجوة التضخمية إلى:[3]

- حدوث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يعبر عن تلك الزيادة في الإنفاق الوطني الجاري عن الناتج الوطني الحقيقي.

- حدوث إفراط في عرض النقود المتمثل في ذلك الفارق بين العرض النقدي وما يرغب أن يحتفظ به الأفراد والمشروعات من دخل حقيقي في شكل نقود.

توجد ثلاث معايير لقياس الفجوة التضخمية هي:

معيار الاستقرار النقدي، معيار الإفراط النقدي، معيار فائض الطلب.

[1]-مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص322.

[2]- طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص17.

[3]- طيبة عبد العزيز، نفس المرجع، ص18.

1- معيار فائض الطلب : وهو يستند على النظرية الكيترية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، إذ أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع بالنفقات نحو الارتفاع مما ينتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي وبالتالي يصبح هناك تضخم حقيقي.[1]

يمكن قياس إجمالي فائض الطلب "الفجوة التضخمية" خلال فترة معينة كالتالي:[2]

$$D_X = (C_P + C_G + I + \Delta S) - Y$$

حيث:

D_X: إجمالي فائض الطلب.

C_P: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

S: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ومن هنا إذا ازداد مجموع الانفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة، فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.[3]

2-معيار الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة لاختلال الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، طبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود $\Delta M/M$ مع معدل التغير في الناتج القومي $\Delta Y/Y$، أما إذا زاد

[1]- بودالي حنان، تومي فايزة، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي**، رسالة ماستر في علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2014-2015، ص23.

[2]- طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص20.

[3]- بودالي حنان، تومي فايزة، نفس المرجع، ص23.

معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي يكون المعامل موجبا فهذا يكشف عن وجود اتجاهات تضخمية.[1]

يقيس هذا المعدل مدى وجود القوة التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي، يعبر عن هذا المعامل بالطريقة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث: B: معامل الاستقرار النقدي.

$\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية.

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

عندما يكون معامل الاستقرار النقديB يساوي الصفر يكون التغير في كمية النقـــود يساوي التغير في إجمالي الناتج الوطني.

3-**معيار الإفراط النقدي:**يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصادي الأمريكي "**ميلتون فريدمـــان**" الذي يعتبر أن القوى التضخمية ترجع إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار.[2]

يتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي:[3]

$$M' = hY_t - M_t$$

حيث أن:

'M: حجم الإفراط النقدي.

[1]-طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص18.

[2]- طيبة عبد العزيز، نفس المرجع، ص19.

[3 3]- عبد الجليل شليق: **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص77.

h: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_t: حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي في السنة t.

M_t: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t.

من الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا، يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يرجع إلى استمرار الارتفاع في الأسعار.

تنعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.[1]

المطلب الثالث: أنواع التضخم

لقد تعددت أشكال وأوجه ظاهرة التضخم والتي يمكن التعرض إليها على النحو التالي:

أولاً: معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

يضم هذا المعيار ثلاث أنواع هي:

1-التضخم الطليق(الظاهر) : وهو ارتفاع مستمر في الأسعار و الأجور و النفقات الأخرى التي تتصف حركاتهابالمرونة،[2] نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع و الخدمات.

2-التضخم المكبوت(المقيد) : تؤدي الرقابة الشديدة من قبل الدول على الأسعار و سياسة الإعانات إلى ظهور نوع من التضخم مستتر، يتميز بانخفاض في الأسعار،أي أن التضخم المكبوت هو حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.[3]

---

[1]- خليفي فايزة، شنافي خديجة، **دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص42.

[2]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص57.

[3]- حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010، ص31.

3-التضخم الكامن: يقصد به زيادة الدخول النقدية بشكل ملحوظ دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لمنع هذه الدخول من الإنفاق ليبقى التضخم كامنا وخفيا.[1]

ثانياً : معيار مصدر الضغط التضخمي:

يضم هذا المعيار نوعين هما:

1- **التضخم بفعل زيادة الطلب الكلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في كمية السلع و الخدمات المطلوبة، و قصور الإنتاج عن تلبيته.[2]

2- **التضخم بفعل زيادة التكاليف:** سببه حدوث زيادة في تكاليف الإنتاج ، وكذا ارتفاع أسعار المواد المستوردة (تضخم مستورد)، هذا ما يرفع مستوى الأسعار.[3]

ثالثاً: معيار مدى حدة الضغط التضخمي:

يضم ثلاث أنواع كما يلي:[4]

1- **التضخم الجامح (المفرط)** : و هو أخطر الأنواع على الاقتصاد القومي، إذ ترتفع الأسعار بصورة مذهلة قد تصل فيها إلى حدود 40% أو 60% حتى 200%، فتنعدم الثقة في النقود كمستودع للقيمة فإذا استمر هذا الوضع سوف يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية، كما حدث في ألمانيا سنة 1921 و 1923 حيث يقترن هذا النوع من التضخم بالحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2- **التضخم الراكض:** في هذا النوع تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في سنوات 1974، 1979، 1993، حيث ارتفعت الأسعار بنسب 19%، 25%، 26% على الترتيب.

3- **التضخم الماشي:** عندما يكون الارتفاع مستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنويا، يجب الحد منه لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

---

[1]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص59.

[2]- بودالي حنان، تومي فايزة، مرجع سابق، ص16.

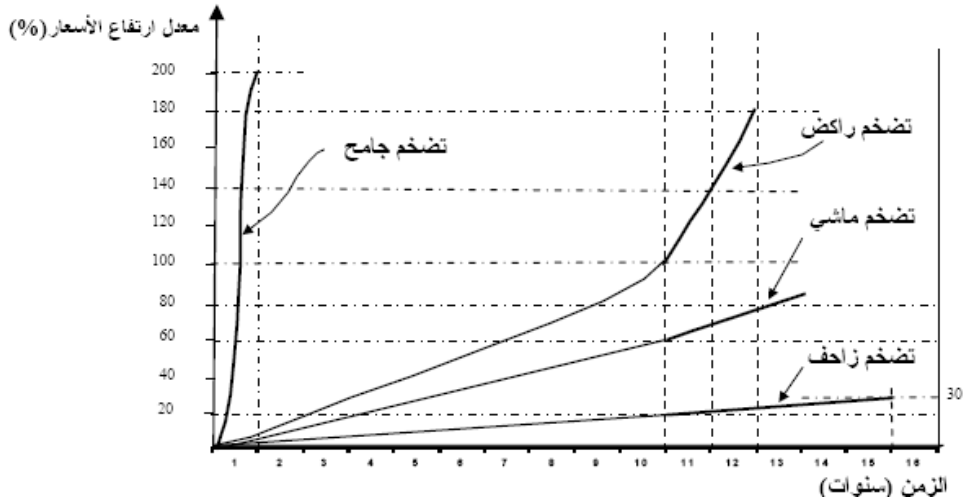
[3]- طيبة عبد العزيز، مرجع سابق،ص12.

[4]-: سحنون فاروق، **أثر بعض المتغيرات الكمية للإقتصاد الكمي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص103.

4- التضخم الزاحف: و يقصد به الارتفاع بمقدار 1%،2%،3% سنويا في المستوى العام للأسعار، فهذا التضخم ليس ناتجا عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي و إنما ارتفاع الأسعار هي التي تزيد من التداول النقدي.

والشكل الموالي يلخص الأنواع المختلفة للتضخم:

شكل رقم(03): أنواع التضخم حسب حدته



المرجع: سحنون فاروق، مرجع سابق، ص104.

المبحث الثاني: أسباب التضخم وآثاره

من خلال هذا المبعث سنتطرق إلى الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم وآثاره على بغض المتغيرات الكمية للاقتصاد الكمي.

المطلب الأول: أسباب التضخم

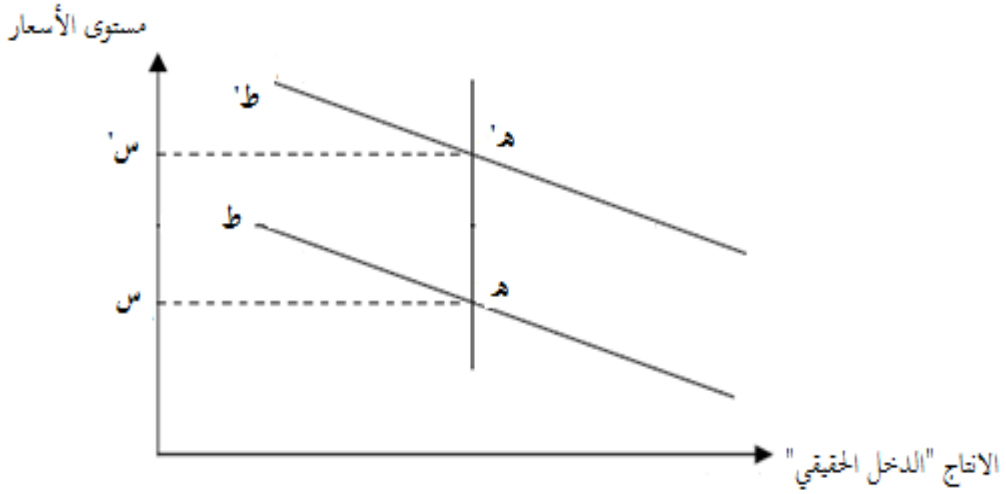
يمكن إدراجأسباب التضخم في نقطتين رئيسيتين هما الطلب والعرض حيث يقع التضخم عندما يكون الطلب الكلي للاقتصاد يفوق العرض الكلي أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة. [1]

1- ارتفاع الطلب الكلي:

إن الإفراط في الطلب على مختلف السلع والخدمات له دور مهم في رفع سعر تلك السلع، وهذا ما يساهم بدرجة معينة في ارتفاع معدل التضخم، والشكل البياني الموالي يوضح هذا الارتفاع.

[1]- محمود الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص299.

الشكل البياني رقم (04): ارتفاع الطلب الكلي وأثره على مستوى الأسعار.



المرجع: محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص155.

من خلال الشكل أعلاه فإن المستقيم(ه ه') الذي يمثل الكميات المعروضة وتكون ثابتة، لعدم مرونة الإنتاج في حالة التشغيل الكامل، وإذا كان المستقيم (ط) يعبر عن الكميات المطلوبة فإن النقطة(ه) تمثل نقطة التوازن، وبالتالي عندانتقال منحنى الطلب من(ط) إلى (ط') تظهر الفجوة التضخمية التي تعكس فائض النفقات العامة على العرض الكلي، حيثأنارتفاع الطلب الكلي يعود إلى الأسباب التالية:

- إتباع سياسة مالية توسعية من قبل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وبالتالي حدوث تضخم في الأسعار.

- إتباع سياسة نقدية توسعية من خلال طباعة كميات كبيرة من النقود وطرحها في السوق بهدف مواجهة ظروف استثنائية كالحروب والأزمات السياسية والاقتصادية.[1]

2- انخفاض العرض الكلي:

إن لانخفاض العرض الكلي دور مهم في إحداث الفجوة التضخمية، ومن بين أهم عوامل انخفاض هذا الأخير هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الإنتاجي توفيرها، بالإضافة إلى عناصر أخرى ندرجها فيما يلي:[2]

---

[1]- بوستة نبيل، **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1980-2013**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2014-2015، ص15.

[2]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص116.

– تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل:

قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام لجميع طاقاته، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

– عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:

عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فانه يعجز عن سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

– النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية...الخ.

المطلب الثاني: آثار التضخم

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الآثار التي تحدثها ظاهرة التضخم على بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد الكمي، وسنقتصر على ذكر كل من البطالة، سعر الفائدة، الادخار و الاستهلاك.

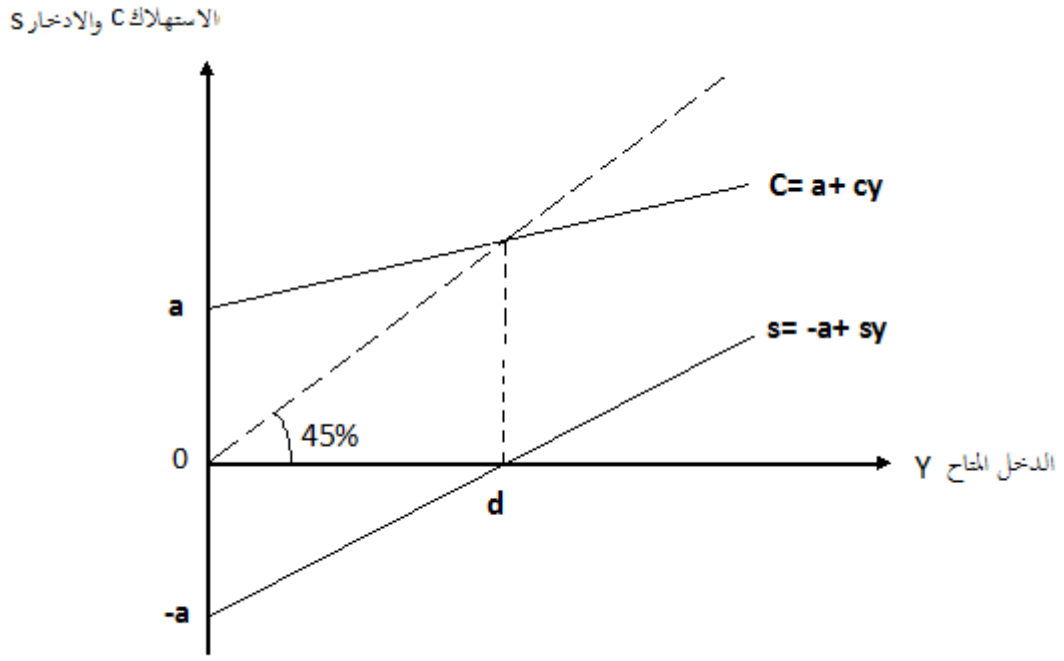
1– أثر التضخم على الادخار والاستهلاك:

اعتبر الاقتصاديون التضخم من العوامل المؤثرة على الادخار والاستهلاك بأنواعهما، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للدخول، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلبا على الاستهلاك والادخار، وهذا من خلال تأثيره على قدرة القطاع العائلي على الادخار، فالتغير الحقيقي الذي يطرأ على مستوى الدخول الحقيقية للعائلات ذات الدخل المحدود يقلل بالتأكيد من قدرتها على تكوين مدخرات مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك لهذه العائلات وفي المقابل سينخفض ميلها المتوسط للادخار، وإذا كان الارتفاع الذي سيحدث في المستوى العام للأسعار في نفقة المعيشة على وجه التحديد جامحا ومتواصلا فانه من المتوقع أن يؤدي إلى القضاء كليا على الفائض الذي كان يدخره هذا القطاع.[1]

[1]– بربري محمد أمين، **العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، جوان 2013، ص40.

وفيما يلي شكل يوضح أثر التضخم على الادخار والاستهلاك من خلال دالة الادخار الكيترية في المدى القصير.

الشكل رقم(05): دالة الادخار الكيترية في المدى القصير.



المرجع: أحمد سلامي، محمد شيخي، **تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر**،1990-2005، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص142.

من خلال الشكل أعلاه يتضح ما يلي:

- عند النقطةd ينفق المستهلك كل دخله ولا يحقق أي ادخار.

- عندما يزيد الدخل المتاح y عن النقطة d أي يكون على يمينها فان المستهلك يلبي كل حاجياته بالاعتماد على الدخل المتاح مع تحقيق ادخار.

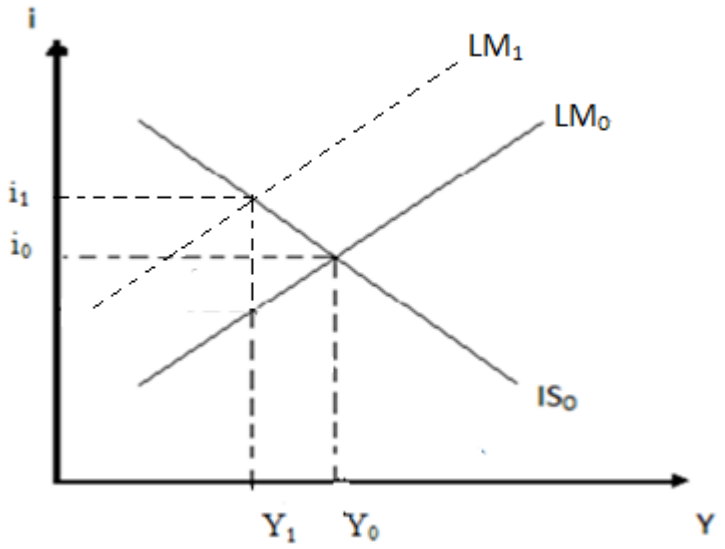
- عندما يقل الدخل المتاح y عن النقطة d أي يكون على يسارها فان المستهلك لا يستطيع تلبية كل حاجياته بالاعتماد على الدخل المتاح فقط، لذلك يلجأ إلى الاستهلاك من المدخرات التي بحوزته أو عن طريق الاقتراض.

– عندما يكون الدخل معدوم y=0 أي لا يوجد دخل، فان الادخار يكون قيمة سالبة a– بينما يكون الاستهلاك قيمة موجبة a أي أن الفرد يستهلك من المدخرات التي بحوزته أو أنه يقترض من أجل الاستهلاك.

2– أثر التضخم على سعر الفائدة:

إن ارتفاع الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي" أي إتباع سياسة مالية توسعية " يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وبالتالي حدوث تضخم في الأسعار، و من أجل التخفيض أو الحد من هذا التضخم، تعمل الحكومة وفق سياستها النقدية برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية،[1] وذلك من أجل تقليل الطلب الكليبغية التخفيض من المستوى العام للأسعار، أي أنه عند حدوث التضخم يرتفع سعر الفائدة، أي وجود علاقة طردية بين التضخم وسعر الفائدة، وهذا ما يوضحه الشكل المواليعند توازن سوق السلع والخدمات IS مع سوق النقد LM.

الشكل رقم(06): توازن سوق السلع والخدمات IS مع سوق النقدLM.



المرجع: لخضر بن فليس، **أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990–2011**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013–2014، ص31.

[1]– بوستة نبيل، مرجع سابق، ص29.

عند حدوث التضخم فانه في إطار السياسة النقدية الانكماشية المتبعة من قبل الحكومة تؤدي إلىإزاحة منحنى LM يمينا من LM_0إلى LM_1 مما يؤدي إلى انخفاض الدخل من y_0 إلى y_1 بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1، ومنه ارتفاع الأسعار يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة.

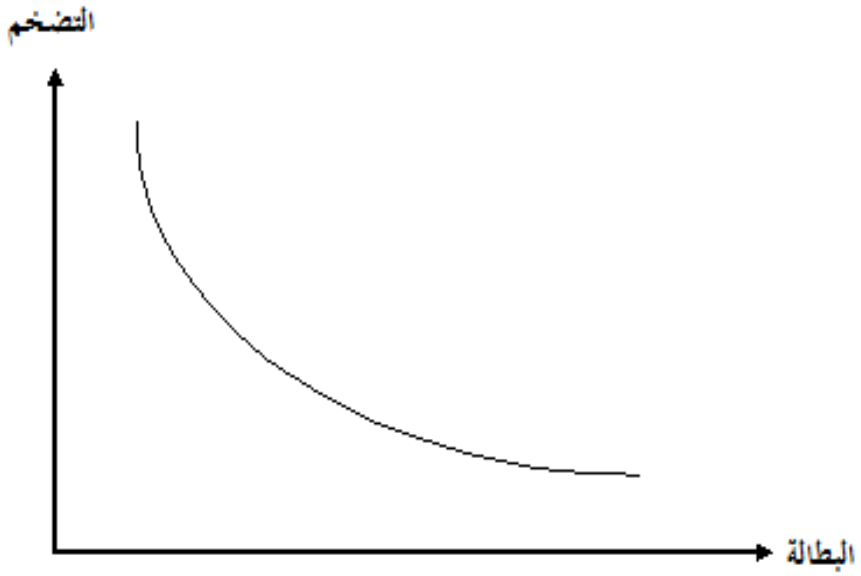
3- أثر التضخم على البطالة:

رغم وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم والتي توصل إليها العالم فيليبس، إلا أنه توجد علاقة طردية بينهما أيضا.

أ- العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم:

وفق فيليبس لدينا علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، والشكل الموالي يوضح ذلك:

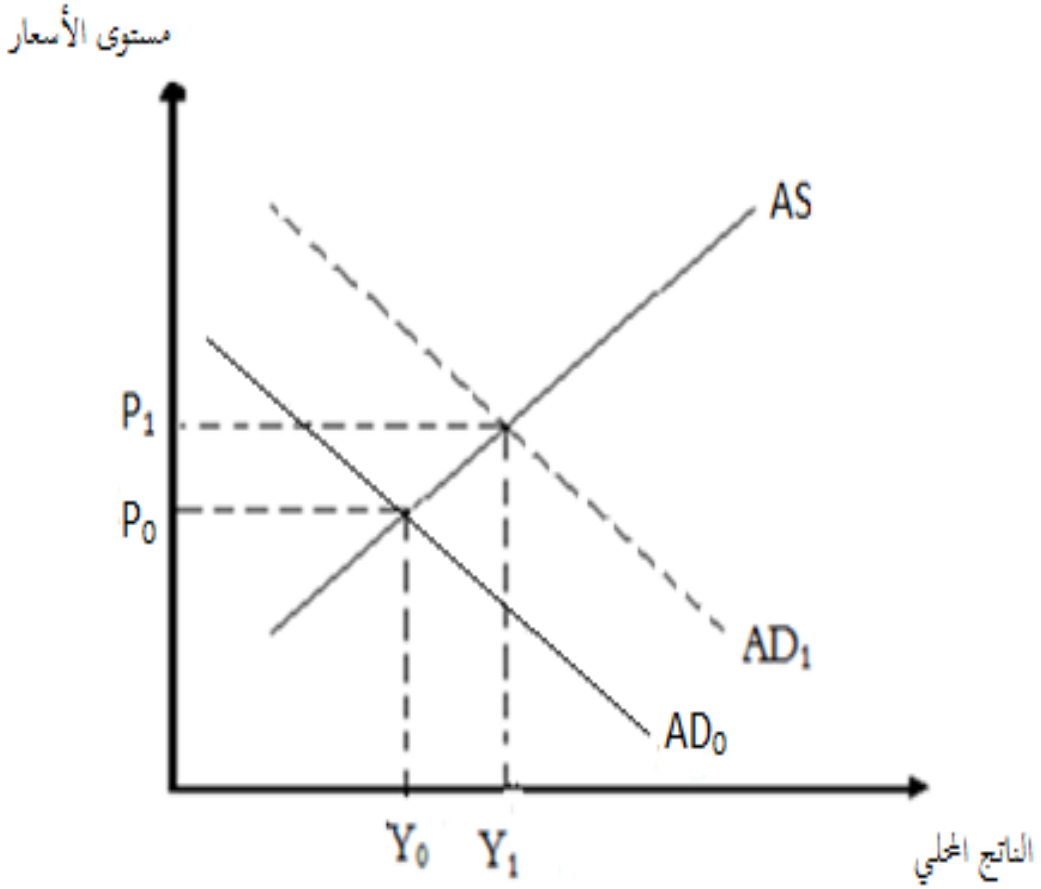
الشكل رقم(07): العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم وفق فيليبس:



المرجع: بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 3، 2008، ص117.

تكون هذه العلاقة صحيحة في حالة ما إذا كان هناك ارتفاع أو انخفاض في الطلب الكلي كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(08): تغير منحنى الطلب الكلي:



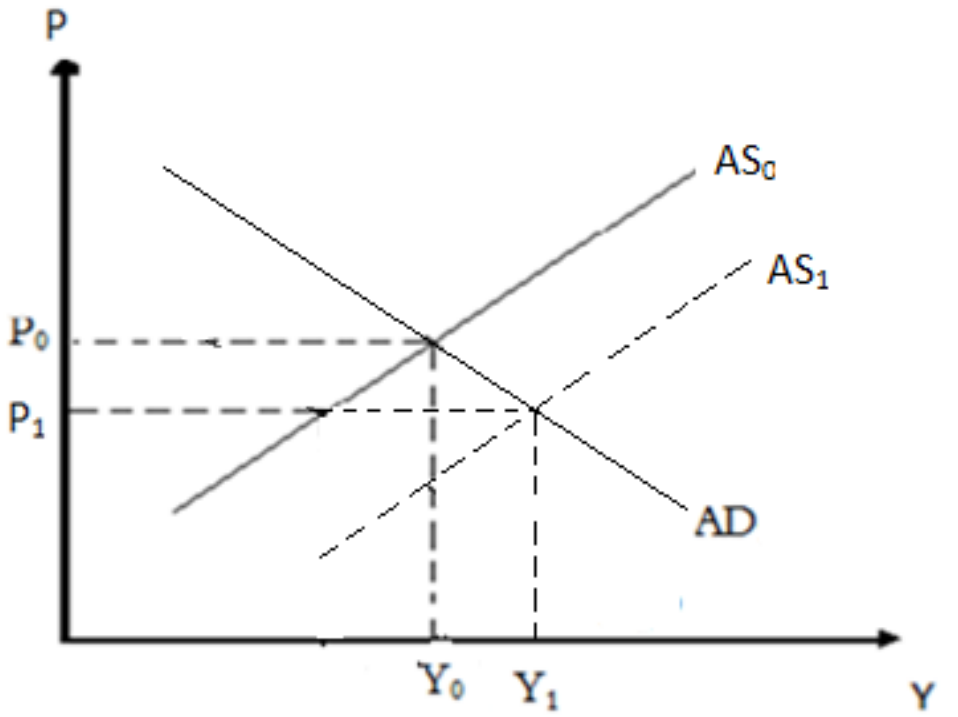
المرجع:خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي،**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 8، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2006، ص328.

من خلال الشكل يتضح أنه عند ارتفاع منحنى الطلب الكلي من AD_0 إلى AD_1 يؤدي إلى ارتفاع الدخل من Y_0 إلى Y_1وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التشغيل أي انخفاض معدل البطالة والتي يصاحبها ارتفاع في المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 أي ارتفاع التضخم.

ب- العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم:

توجد علاقة طردية بين البطالة والتضخم في حالة ما إذا كان هناك ارتفاع أو انخفاض في العرض الكلي كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(09): تغير منحنى العرض الكلي:



المرجع: عبد الجليل شليق، مرجع سابق، ص13.

من خلال الشكل يتضح أنه عند إزاحة منحنى العرض الكلي من AS_0 إلى AS_1 يؤدي إلى ارتفاع الدخل من Y_0 إلى Y_1 وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التشغيل أي انخفاض معدل البطالة والتي يصاحبها انخفاض في المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 أي انخفاض التضخم.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في علاج التضخم

من أجل علاج ظاهرة التضخم لابد من إتباع سياسات اقتصادية فعالة، ولعل أبرز هذه السياسات نجد كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية.

المطلب الأول: تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".[1]

إن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، يدفع بالأسعار نحو الارتفاع،حيث أن كل زيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مناظرة في إنتاج السلع والخدمات[2]، ولذا تلجأ الحكومة إلى سياسة مالية انكماشية من أجل تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال ما يلي:

- يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي من جهة والى زيادة كمية النقود المتداولة في السوق من جهة أخرى، وبالتالي فان التخفيض من هذا الإنفاق سوف يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي.[3]

---

[1]- عبد المطلب عبد المجيد ، **السياسة الاقتصادية – تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،ص43.

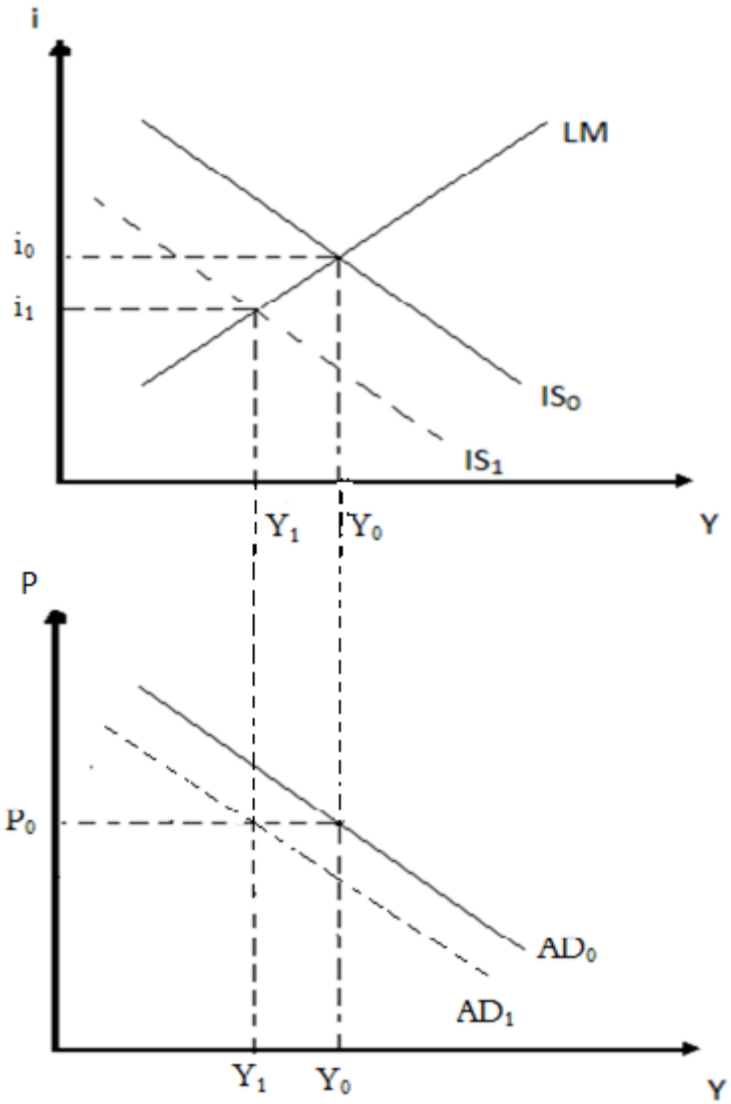
[2]- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص66.

[3]- أحمد محمد صالح الجلال، نفس المرجع، ص69.

– إن زيادة معدلات الضرائب تؤدي إلى تراجع معدلات الدخول المتاحة، وبالتالي خفض القدرة الشرائية، ومنه ينخفض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة من جهة، وزيادة إيرادات الميزانية عامة للدولة من جهة أخرى.

والشكل الموالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل سياسة مالية انكماشية عندما يكون الاقتصاد في حالة تضخم.

الشكل رقم(10): تأثير السياسة المالية على منحنى الطلب الكلي.



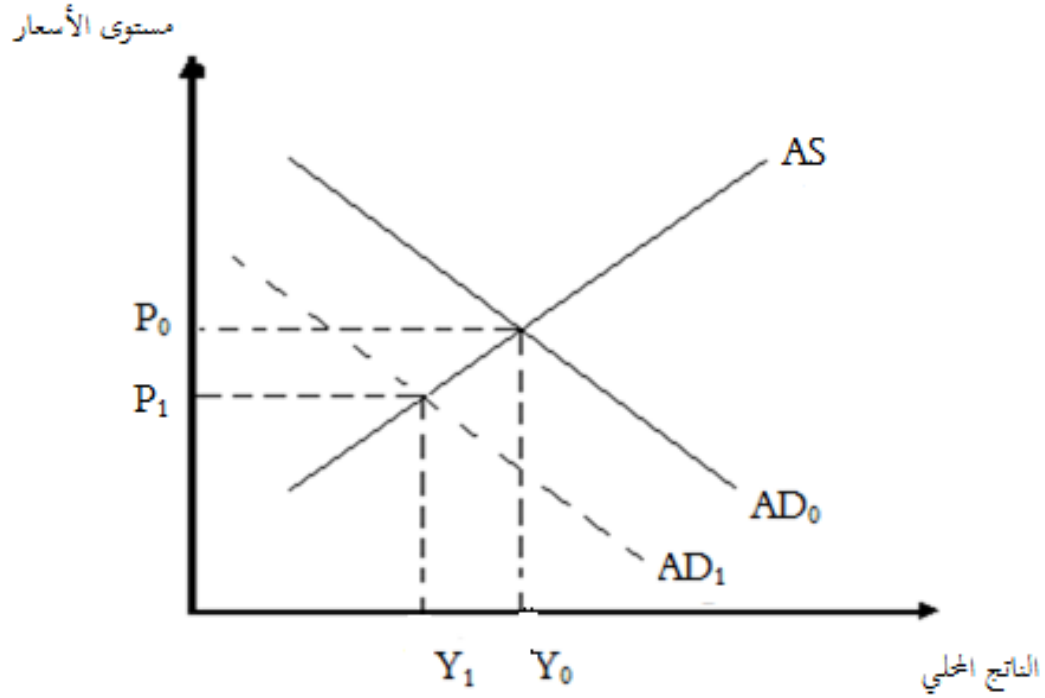
المصدر: بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص140.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أنه عند الأخذ بعين الاعتبار التوازن الآني للسوقين "سوق السلع والخدمات IS وسوق النقدLM" فإنه عند مستوى أسعار معين P وعند انتهاج سياسة مالية انكماشية، كالتخفيض من الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائبأو كلاهما معا، تؤدي إلى تراجع الدخل من Y_0 إلى Y_1وبالتالي إزاحة منحنى ISيسارا من IS_0إلىIS_1 وهذا ما يؤدي بدوره إلى إزاحة منحنى AD يسارا منAD_0 إلى AD_1 أي انخفاض الطلب الكلي.

المطلب الثاني: تأثير السياسة المالية الانكماشية على توازن السوق

ـ إن انخفاض الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية يؤدي إلى انخفاض الأسعار والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(11): تأثير السياسة المالية الانكماشية على توازن السوق



المرجع:خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص329.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن السياسة المالية الانكماشية أدت إلى انخفاض الدخل منY_0 إلى Y_1 وبالتالي إزاحة منحنى AD يسارا منAD_0 إلى AD_1 أي انخفاض الطلب الكلي مما ينعكس على انخفاض الأسعار من P_0 إلى P_1.

ومن هنا يمكننا القول أن للسياسة المالية دور كبير لعلاج ظاهرة التضخم، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.

خاتمة الفصل الثاني:

يعد التضخم مشكلة اقتصادية تتمثل في الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار أي ارتفاع الأسعار بصفة دائمة ومستمرة يمكن ملاحظتها خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، فهو ظاهرة يمكن قياسها وتصنيفها إلى عدة أنواع وفق معايير عدة منها: تحكم الدولة في جهاز الأسعار، مصدر الضغط التضخمي، مدى حدة الضغط التضخمي.

وتتعدد أسباب أو مصادر حدوث التضخم، فمن بين الأسباب نجد ارتفاع الطلب الكلي مقابل انخفاض العرض الكلي أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة.وتكتسب دراسة التضخم أهمية كبيرة نظرا للآثار التي تخلفها على المتغيرات الاقتصادية كالادخار، الاستهلاك، سعر الفائدة والبطالة.

ولعل أبرز ما يمكننا من معالجة مشكلة التضخم هو ما تحتويه السياستين المالية والنقدية، باعتبارهما مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، حيث تعتمد السياسة المالية على تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب أي إتباع سياسة مالية انكماشية من أجل تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، أما السياسة النقدية فهي تعمل في إطار سياستها الانكماشية على تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

الفصل الأول:
الجزء النظري للسياسة المالية

الفصل الثالث:

الجزء التطبيقي لتأثير السياسة المالية على التضخم

الفصل الثاني:

الجزء النظري للتضخم

مقدمة الفصل الثالث:

بعد ما قمنا بالدراسة النظرية ل ظاهرة التضخم والسياسة المالية، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية و الاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، لهذا سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالسياسة المالية على التضخم، لكن قبل ذلك سوف نقوم بدراسة تحليلية لتطور أداء السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2015 و تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2015، لهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور كل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد أثر أدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2015.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور كل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

سنتناول في هذا المبحث دراسة تحليلية يمكننا من خلالها معرفة تطور السياسة المالية والتضخم في الجزائر كل منهما على حدا وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2015.

المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2015.

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990و2015 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، فقد تعرض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات إلى معدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها 31.67 سنة 1992، وبتطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفضت تدريجيا إلى معدلات مقبولة، وهذا ما سيتم ملاحظته من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01:معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	16.65	2003	4.27
1991	25.89	2004	3.96
1992	31.67	2005	1.38
1993	20.54	2006	2.31
1994	29.05	2007	3.67
1995	29.78	2008	4.86
1996	18.68	2009	5.73
1997	5.73	2010	3.91
1998	4.95	2011	4.52
1999	2.65	2012	8.89
2000	0.34	2013	3.25
2001	4.23	2014	2.92
2002	1.42	2015	4.78

المصدر: البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ 16.65% سنة 1990، لترتفع إلى 25.89% سنة 1991، ثم إلى 31.67%سنة 1992 "أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة"، أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20.54% لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994و1995 إلى 29.05% و29.78%على التوالي.

وترجع أهم أسباب هذا الارتفاع إلى التحول أو الانتقال إلى اقتصاد السوق ونمو حجم الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية في فترة تميزت بانخفاض في قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى تغطية العجز في الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، [1] وهذا ما زاد تغذية وتيرة التضخم من سنة إلى أخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي.

لقد ترك برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولي في الجزائر 1994-1998 آثار إيجابية على التضخم، حيث عرفت معدلات التضخم انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 1995 حيث 29.78 %ليصل إلى 0.34% سنة 2000 والذي يعتبر أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر ويرجع انخفاض معدلات التضخم قبل سنة 2000 إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، نتيجة للإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة. [2]وفي المقابل تعد الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2015 مغايرة تماما في تطور معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة، حيث استمرت المعدلات في الارتفاع لتبلغ 8.89% سنة 2012 ويفسر هذا الارتفاع بزيادة قوية في نمو الكتلة النقدية الذي بلغ 22.3% سنة 2001 و19.9% سنة 2011.

المطلب الثاني: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

من خلال هذا المطلب سنركز على الإيرادات الضريبية والإنفاق العام باعتبارهما أداتان من أدوات السياسة المالية.

الفرع الأول: تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2015: شهدت الجزائر كغيرها من الدول زيادة معتبرة في النفقات العامة خاصة في السنوات الأخيرة ولذلك سنحاول دراسة أهم الأسباب الظاهرية التي أدت إلى زيادة حجم النفقات العامة في الجزائر وذلك عن طريق تحليل الجدول الموالي:

---

[1]- سعاد جبار، لطيفة بن يوب، **محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2012**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، جوان 2015، ص45.

[2]- زويش سمية، علام عثمان، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014-2015، ص67.

الجدول رقم02: حجم النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2015.

السنوات	النفقات العامة "مليار دج"	نسبة التطور%
1990	136.50	9.64
1991	212.10	55.38
1992	420.10	98.07
1993	476.60	13.45
1994	566.30	18.82
1995	759.60	34.13
1996	724.60	-4.61
1997	845.10	16.63
1998	876.00	3.66
1999	961.70	9.78
2000	1178.10	22.50
2001	1321.00	12.13
2002	1550.60	17.38
2003	1752.70	13.03
2004	1891.80	7.94
2005	2052.00	8.47
2006	2453.00	19.54
2007	3108.50	26.72
2008	4191.00	34.82
2009	4246.30	1.32
2010	4466.90	5.20
2011	5853.50	31.04

2012	7169.80	22.49
2013	6635.62	-5.9
2014	7153.04	7.8
2015	6840.18	-4.4

المصدر:

- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص237.

- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، ديسمبر 2016، ص205.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ارتفاع في النفقات العامة من سنة 1990 إلى سنة 1995 حيث تميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وهذا لم يكن عائقا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 136,50 مليار دج سنة 1990 إلى 212,10 مليار دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 55.38% لترتفع سنة 1995 إلى759.60 مليار دج بنسبة زيادة قدرت ب34.13% وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفض إلى أقل من 10 دولار إبان الأزمة البترولية سنة 1986. بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية "دعم الفئات المحرومة" وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية:[1]

- الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية.
- ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال.
- انتشار الفساد في القطاع العام.

[1]- بن عزة محمد، مرجع سابق، ص205.

وهذا ما تؤكده نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات التي قدرت ب 34.13% سنة 1995 ولكن بالتدقيق في نسب الزيادة التي عرفت انخفاض منذ سنة 1995 إلى غاية 1998 يرجعه بعض الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014 يظهر ارتفاع في حجم النفقات العامة حيث كانت تقدر ب1178.10 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 7153.04 مليار دج ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية ممتدة خلال الفترة 2001-2014 وهي:[1]

- **المخطط الثلاثي 2001-2004**: يسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

- **المخطط الخماسي الأول 2005-2009**: يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 9680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

-**المخطط الخماسي الثاني 2010-2014**: يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي خصصت له مبالغ إجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية الذي سببه الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات.

أما بالنسبة لسنة 2015 فقد انخفض حجم الإنفاق العام إلى 6840.18 مليار دج بعد أن كان 7153.04 مليار دج سنة 2014، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار البترول إلى 58.10 مليار دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2015 بعد أن كان سعر البرميل 110.09 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2014.

[1]- مراس محمد وآخرون، **ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي –حالة الجزائر– دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدية، العدد 04، سبتمبر 2015، ص100-101.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات الضريبية العادية في الجزائر للفترة 1990-2015

ابتداء من سنة 1989 دخلت الجزائر في برامج إصلاحات اقتصادية مبرمة مع صندوق النقد الدولي، [1] ومن أهم هذه الإصلاحات تقليص عجز الموازنة من خلال تقليص النفقات وزيادة الإيرادات، وعليه قامت الجزائر بإصلاحات متعددة في النظام الضريبي من أجل رفع الحصيلة الضريبية، ولمعرفة مدى نجاعة تلك الإصلاحات نقوم بدراسة تطور الجباية الضريبية العادية خلال فترة الدراسة باعتبارها جزء من الإيرادات العامة.

الجدول رقم 03: حجم الجباية الضريبية العادية في الجزائر للفترة 1990-2015.

السنوات	الضرائب العادية "مليار دج"	معدل النمو
1990	**71.100**	**10.23**
1991	**82.700**	**16.31**
1992	**108.864**	**31.63**
1993	**121.469**	**11.57**
1994	**176.174**	**45.03**
1995	**241.992**	**37.35**
1996	**290.603**	**20.08**
1997	**314.013**	**8.05**
1998	**329.828**	**5.03**
1999	**314.767**	**-4.57**
2000	**349.502**	**11.03**
2001	**398.238**	**13.94**
2002	**482.896**	**21.25**
2003	**524.925**	**8.70**
2004	**580.411**	**10.57**

[1]- ضيف أحمد، مرجع سابق، ص226.

2005	640.472	10.34
2006	720.884	12.55
2007	766.750	6.36
2008	965.289	25.89
2009	1146.612	18.87
2010	1297.944	13.19
2011	1448.898	11.63
2012	1984.300	36.95
2013	2027.740	2.18
2014	2090.380	3.08
2015	2616.370	25.16

المصدر:

- ضيف أحمد، مرجع سابق، ص226.
- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، مرجع سابق، ص209.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40، 23 يوليو 2015، ص25.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ، نوفمبر 2014، ص219.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع الإيرادات الضريبية عرف ارتفاعا مستمرا في الفترة 1990-2015، وانخفض خلال سنة واحدة فقط وهي 1999، حيث انتقلت من 71,1 مليار دج سنة 1990 إلى 329,828 مليار دج سنة 1998، ويعود هذا التحسن إلى الأداء الجيد للحصيلة الضريبية، حيث ارتفعت الضرائب على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، لكن عموما إجمالي الحصيلة الضريبية انخفض في سنة 1999 إلى 314,767 وهذا يعود إلى غياب المتابعة الجدية لكبار المكلفين بالضريبة، وكذلك فيما يتعلق بإصلاحات الإدارة الضريبية لم تساعد على تحسين

علاقتها بالمكلفين بالضريبة[1]، أما في سنة 2000 نلاحظ زيادة حجم الإيرادات الضريبية حيث بلغت قيمة الضرائب العادية 349,502 مليار دج، وضلت قيمة الضرائب العادية بعد سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 في تزايد مستمر وهذا يعود إلى التحسن الذي لامس الضريبة على الدخل الإجمالي ومعدل الرسم على القيمة المضافة المفروضة على الواردات.

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد أثر أدوات السياسة المالية في علاج التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي يحدد العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المطلب الأول: تعيين النموذج وتقدير معلماته

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل القياس الاقتصادي وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها كإغفال بعض المتغيرات أو نقص البيانات أو استخدام شكل رياضي غير مناسب.

الفرع الأول :تعيين النموذج

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج و الشكل الرياضي و التوقعات القبلية.

1- تحديد متغيرات النموذج :

المتغير التابع: يتمثل في معدل التضخم في الجزائر و رمزنا له في الدراسة بالرمزINF .

المتغيرات المستقلة: بناءا على ما اشرنا إليه سابقا فان المتغيرات المستقلة تتمثل في:

ا) معدل نمو الجباية الضريبية العادية:لقد استخدمنا المؤشر كتعبير عن الإيرادات الضريبية و رمزنا له في دراستنا بالرمز T معبر عنه بالنسبة المؤوية.

ب) معدل نمو النفقات العامة: لقد رمزنا لهذا المؤشر بالرمز G معبرا عنه بالنسبة المؤوية.

فبعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة و مجموع المتغيرات المفسرة يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالي: $INF = F(T,G)$

[1]- عبد الجليل شليق، مرجع سابق، ص169.

2_ تحديد التوقعات القبلية:

نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة كما يلي :

_ نتوقع أن كل انخفاض في معدل الضريبة سوف يؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية للفرد وبالتالي زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و منه تكون العلاقة عكسية بين المتغير التابع و المستقل .

_نتوقع أن تكون العلاقة بين معدل نمو النفقات العامة و معدل التضخم علاقة طردية، أي كلما زادت النفقات زاد معدل التضخم و كلما قلت النفقات قل معدل التضخم.

الفرع الثاني:تقدير معلمات النموذج :

بعد تعيين النموذج تأتي مرحلة تقدير معلمات النموذج، حيث تمر بالخطوات الآتية :

1_جمع البيانات:

سنقوم بتجميع البيانات التي تخص كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الجدول التالي :

الجدول رقم(04):تجميع البيانات الخاصة بالمتغير التابع و المتغيرات المستقلة :

السنوات	التضخم %	معدل نمو الجباية الضريبية %	معدل نمو النفقات العامة %
1990	16.65	**10.23**	**9.64**
1991	25.89	**16.31**	**55.38**
1992	31.67	**31.63**	**98.07**
1993	20.54	**11.57**	**13.45**
1994	29.05	**45.03**	**18.82**
1995	29.78	**37.35**	**34.13**
1996	18.68	**20.08**	**-4.61**
1997	5.73	**8.05**	**16.63**
1998	4.95	**5.03**	**3.66**

1999	2.65	**-4.57**	**9.78**
2000	0.34	**11.03**	**22.50**
2001	4.23	**13.94**	**12.13**
2002	1.42	**21.25**	**17.38**
2003	4.27	**8.70**	**13.03**
2004	3.96	**10.57**	**7.94**
2005	1.38	**10.34**	**8.47**
2006	2.31	**12.55**	**19.54**
2007	3.67	**6.36**	**26.72**
2008	4.86	**25.89**	**34.82**
2009	5.73	**18.87**	**1.32**
2010	3.91	**13.19**	**5.20**
2011	4.52	**11.63**	**31.04**
2012	8.89	**36.95**	**22.49**
2013	3.25	**2.18**	**-5.9**
2014	2.92	**3.08**	**7.8**
2015	4.78	**25.16**	**-4.4**

المرجع:من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجداول رقم: 1،2،3.

نلاحظ من خلال الجدول أن البيانات المستخدمة هي بيانات سلسلة زمنية لأنها توضح مدى تطور المؤشرات عند نقاط زمنية مختلفة.

2_اختيار طريقة التقدير الملائمة:

سنعتمد في التقدير على استخدام نماذج ARDL التي قام كل من pesaran et al (2001)، باستخدامها وتطويرها،[1] حيث أن هذه النماذج تمتاز بالخصائص التالية:

- تسمى نماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع وهي نماذج تقدير تعتمد على التأخير الموزع بين المتغيرات.
- تتميز بفعاليتها التقديرية في حالة العينات الصغيرة.

- تستدعي حلها أن تكون السلسلة مستقرة في المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1).[2]
- تساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.
- إمكانية تقدير المركبات قصيرة الأمد وطويلة الأمد بشكل آني وبالوقت نفسه.[3]
- يأخذ نموذج ARDL الذي لدينا الشكل العام التالي:

$$\Delta INF_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{r} \beta_1 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{r} \beta_2 \Delta T_{t-i} + \sum_{i=1}^{r} \beta_3 \Delta G_{t-1} + \lambda_1 INF_{t-1} + \lambda_2 T_{t-1} + \lambda_3 G_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ : تمثل الفرق الأول لقيم المتغير.

α_o : تمثل الحد الثابت.

r: تمثل عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى.

$\beta 1, \beta 2, \beta 3$: تمثل المرونات في الأجل القصير.

$\lambda 1, \lambda 2, \lambda 3$: تمثل المرونات في الأجل الطويل.

ملاحظة: سوف نعتمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية

---

[1]- بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص141.

[2]- بن ختو يوسف، مرجع سابق، ص141.

[3]- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد34، 2013، ص186.

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:[1]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Yt) = \mu$

- ثبات التباين عبر الزمن $Var(Yt) = \delta$

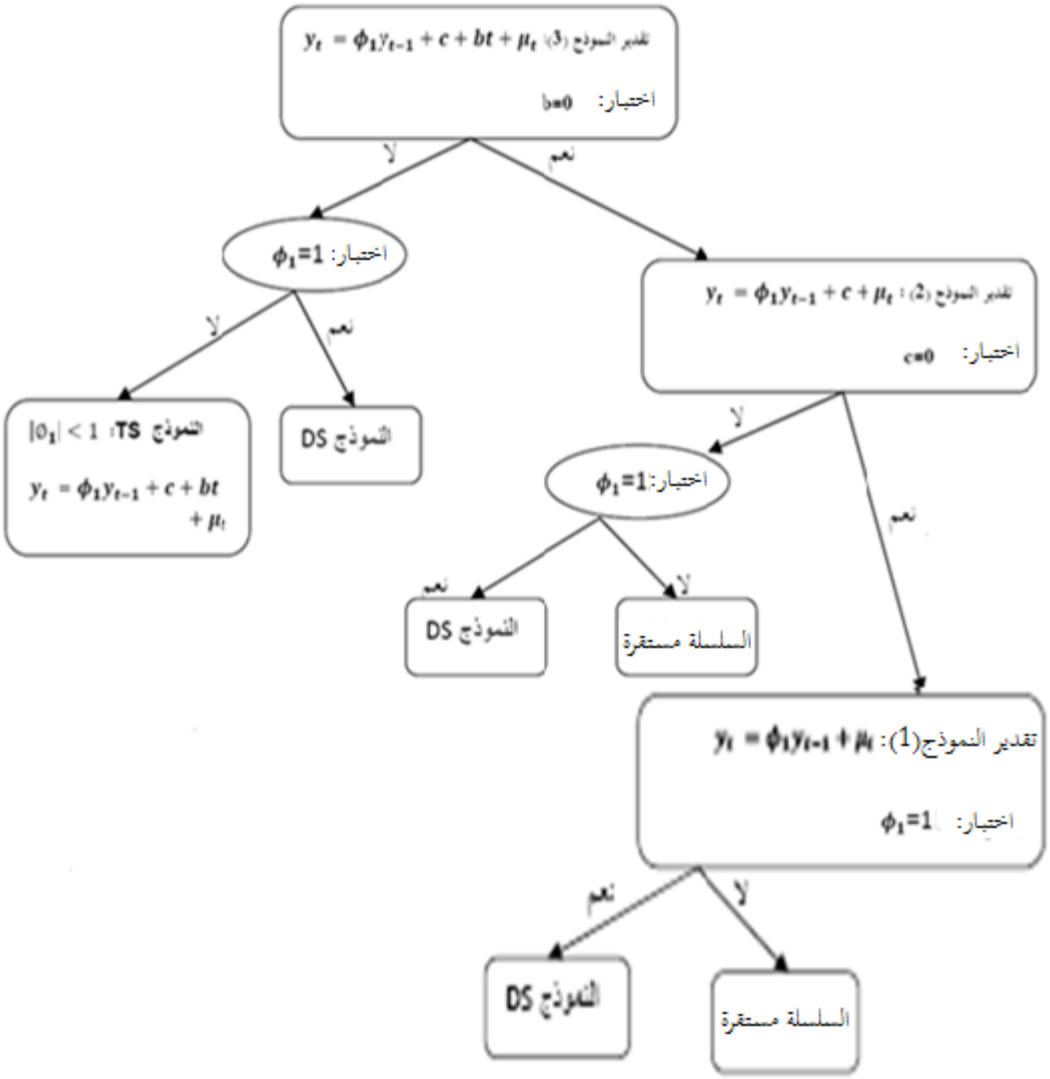
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين قيمتين وليس على القيم الفعلية للزمن ويحسب التغاير كما يلي:

$$Cov(Yt , Yt-1) = E(Yt - \mu)(Yt-1 - \mu)$$

دراسة استقرارية السلاسل INF, G, T :من أجل دراسة الاستقرارية سنقوم بشرح منهجية ديكي فولر الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14) المنهجية المبسطه لاختبار جذر الوحدة

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، السعودية، 2004، ص647.



المرجع:شرماط طاهر، شايب الراس محمد، مرجع سابق، ص49.

حيث:[1]

TS: هو نموذج غير مستقر يأخذ الشكل التالي: $Y_t = F(t) + \varepsilon_t$

مع:

F(t): كثير حدود من الدرجة الأولى.

εt: تشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج انتشارا هو:

$$Yt = \alpha 0 + \alpha 1t + \varepsilon t$$

[1]– شرماط طاهر، شايب الراس محمد، مرجع سابق، ص47.

وهو نموذج غير مستقر لأن وسطه مرتبط بالزمن ولجعله مستقر يجب تقدير $\alpha 1$ ، $\alpha 0$ بطريقة المربعات الصغرى العادية.

DS: هو نموذج غير مستقر يأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

واسم هذا النموذج هو نموذج بمشتق ويمكن جعله مستقر بطريقة الفروق، وإذا كانت $\beta = 0$ يسمى نموذج بدون مشتق ويكتب: $Y_t =$

$$Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

اختبار ديكي فولر:

يقوم إختبار ديكي فولر على أساس ثلاث نماذج موضحة في الشكل رقم(14).

أولا: دراسة استقرارية السلسلة T:

من خلال الشكل رقم (14) الخاص بالمنهجية المبسطة لاختبار جذر الوحدة فاننا سنقوم بدراسة استقرارية السلسلة **T**,

1تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلةT :

الجدول رقم(05): تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلة T.

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.036186	0.0207
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=4,036186 هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة T مستقرة.

2- تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلة T.

الجدول رقم(06): تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلة T

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.986600	0.0054
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحض أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=3,986600 هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة T مستقرة.

3- تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلة T.

الجدول رقم (07):تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلة T.

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.850267	0.0216
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.755020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحض أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=1,850267 هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة T مستقرة.

ثانيا: دراسة استقرارية السلسلة G:

من خلال الشكل رقم (14) الخاص بالمنهجية المبسطة لاختبار جذر الوحدة فاننا سنقوم بدراسة استقرارية السلسلة **G**,

1تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلةG:

الجدول رقم(08): تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلة G.

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.429820	0.0089
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=4,429820 هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة G مستقرة.

2- تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلة G.

الجدول رقم(09): تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلة G

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.698199	0.0106
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=3,698199 هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة G مستقرة.

3- تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلة G.

الجدول رقم (10):تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلة G.

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.564320	0.0126
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=2,564320 هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة G مستقرة.

ثالثا: دراسة استقرارية السلسلة INF:

وفق نفس المنهجية المستخدمة لدراسة استقرارية السلسلة T سنقوم بدراسة استقرارية السلسلةINF.

1- تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلة INF:

الجدول رقم(11): تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلة INF.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.823026	0.6630
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=1,823026 هي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة INF غير مستقرة.

2- تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلة INF.

الجدول رقم(12): تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلة INF.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.405572	0.5633
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=1,405572 هي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة INF غير مستقرة.

3- تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلة INF.

الجدول رقم (13):تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلة INF.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.332513	0.1643
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المرجع: من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة ADF=1,332513 هي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه السلسلة INF غير مستقرة.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغير INF عند الفروقات من الدرجة الأولى.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.064532	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/09/17 Time: 21:30
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.012757	0.199970	-5.064532	0.0001
C	-2.695154	2.382541	-1.131210	0.2707
@TREND(1990)	0.133946	0.156837	0.854046	0.4027

R-squared	0.556465	Mean dependent var	-0.307500
Adjusted R-squared	0.514224	S.D. dependent var	7.630917
S.E. of regression	5.318571	Akaike info criterion	6.296755
Sum squared resid	594.0311	Schwarz criterion	6.444012
Log likelihood	-72.56106	Hannan-Quinn criter.	6.335822
F-statistic	13.17344	Durbin-Watson stat	2.218577
Prob(F-statistic)	0.000196		

المرجع: من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews7

من خلال الجدول أعلاه لدينا:

Prob(ADF)=0,0023 أي أن φ معنوية إحصائيا ومنه نقبل الفرض H_1 القائل بأن جذر الوحدة غير موجود ومنه السلسلة INF مستقرة عند الفرق الأول.

المطلب الثالث: التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL

بعد دراسة استقرارية كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وجدنا أن:

INF: متكامل من الرتبة الأولى.

T: مستقرة عند المستوى.

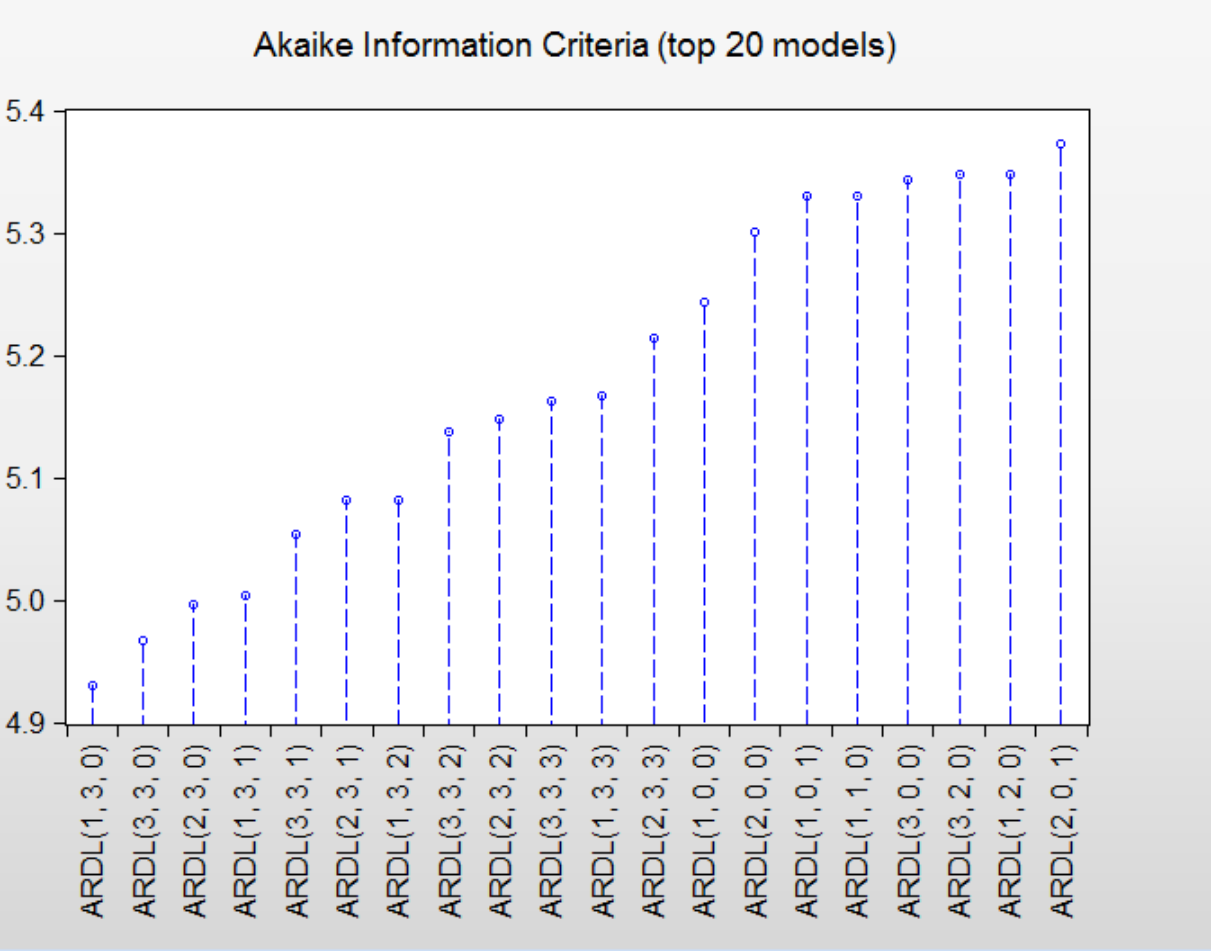
G: مستقرة عند المستوى.

ومنه يمكن وجود علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد أي يمكن تطبيق نموذج (ARDL) وعليه يجب اتباع الخطوات التالية:

أولا: اختيار فترات الابطاء:

لاختيار فترة الابطاء الملائمة لكل متغير يجرى انحدار ذاتي لكل متغير ولفترة إبطاء واحدة تلو الأخرى لحين الحصول على النموذج الذي يحقق أفضل معايير اختيار النموذج (AIC , SC , H-Q) وقد تم استعمال البرنامج الاحصائي eviews لكل متغير ولثلاث فترات ابطاء وتم الحصول على النموذج الأحسن وفق معيار AKAIKE والذي يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): اختيار النموذج الملائم باستعمال معيار AKAIKE



المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews9

من خلال الرسم أعلاه نلاحظ أن النموذج الأحسن هو ARDL(1,3,0) لأن لديه أقل قيمة AKAIKE، ومنه تم الحصول على النموذج الذي يحقق أفضل معايير اختيار النموذج وهي: (AIC , SC , H-Q) وهذا مايوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): نتائج تقدي نموذج ARDL(1, 3, 0)

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 03/07/17 Time: 11:34
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): G T
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 48
Selected Model: ARDL(1, 3, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.411219	0.089837	4.577384	0.0003
G	0.004475	0.050420	0.088758	0.9304
G(-1)	0.062214	0.035837	1.736034	0.1018
G(-2)	0.052913	0.029509	1.793107	0.0919
G(-3)	0.120418	0.037148	3.241548	0.0051
T	0.194202	0.055822	3.478959	0.0031
C	-3.817718	1.103724	-3.458944	0.0032

R-squared	0.935412	Mean dependent var	7.470435
Adjusted R-squared	0.911192	S.D. dependent var	8.448136
S.E. of regression	2.517599	Akaike info criterion	4.930279
Sum squared resid	101.4129	Schwarz criterion	5.275864
Log likelihood	-49.69821	Hannan-Quinn criter.	5.017192
F-statistic	38.62097	Durbin-Watson stat	2.642427
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews9

من الجدول أعلاه نلاحظ فترة الإبطاء الملائمة لكل متغير هي:

- فترة واحدة للمتغير INF.
- ثلاث فترات للمتغير G.
- صفر للمتغير T.

ثانيا: اختبار الحدود bounds test:

يتمثل في مقارنة قيمة إحصاء F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطئة لفترة واحدة بقيمة إحصاء F المجدولة، ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية "أو في مستواها" بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد أي $I(1)$، ويكون القرار بثلاث حالات:[1]

1- إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F المجدولة فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات "علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات".

2- إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F المجدولة فسوف يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

3- إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين الحدين الأدنى والأعلى لقيمة F المجدولة فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

إذا يقوم اختبار bounds test على أساس اختبار الفرضيتين التاليتين:[2]

- **فرضية العدم:** عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

$$H_o: \boldsymbol{\lambda 1 = \lambda 2 = \lambda 3}$$

- **الفرضية البديلة:** وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

$$H_1: \boldsymbol{\lambda 1 \neq \lambda 2 \neq \lambda 3}$$

حيث: $\lambda 3$ ، $\lambda 2$ ،$\lambda 1$ تمثل معاملات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة.

[1]- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص190.

[2]- رغد أسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون، **قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1960-2010**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 114، 2013، ص41.

وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي eviews تم الحصول على الجدول الموالي.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار الحدود.

ARDL Bounds Test
Date: 03/07/17 Time: 11:42
Sample: 1993 2015
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.326809	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews9

من خلال الجدول رقم14 فإن قيمة F المحسوبة (9,32) أكبر من القيم المجدول ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.

ثالثا: تقدير نموذج ARDL:

سنقوم بتقدير نموذج ARDL باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM مع وضع الشكل الدالي للنموذج ومحاولة فصل التقدير في الأجلين القصير والطويل، الجدول رقم (14).

وبالاعتماد على برنامج eviews تم تقدير نموذج ARDLعلى المدى البعيد والقصير مع نموذج UECM وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (17): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ UECM.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: INF
Selected Model: ARDL(1, 3, 0)
Date: 03/07/17 Time: 11:41
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	0.004475	0.050420	0.088758	0.9304
D(G(-1))	-0.052913	0.029509	-1.793107	0.0919
D(G(-2))	-0.120418	0.037148	-3.241548	0.0051
D(T)	0.194202	0.055822	3.478959	0.0031
CointEq(-1)	-0.588781	0.089837	-6.553862	0.0000

Cointeq = INF - (0.4077*G + 0.3298*T -6.4841)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.407657	0.118158	3.450099	0.0033
T	0.329838	0.109762	3.005016	0.0084
C	-6.484109	2.006565	-3.231447	0.0052

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامجeviews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، والإشارة السالبة تزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 58%:

Coefficient Cointeg = -0.58

Prob = 0,00

ومنه تحقق الشرط الضروري والكافي.

ونستنتج من نتائج التقدير ما يلي:

- نتائج التقدير على المدى البعيد:

- وجود أثر موجب ومعنوي لمعدل نمو النفقات العامة G على معدل التضخم INF في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لمعدل نمو النفقات العامة على معدل التضخم (0,40) وهذا يعني أن الزيادة في معدل نمو النفقات العامة ب10% سوف تؤدي إلى ارتفاع التضخم ب4%، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية، ومقبول من الناحية الإحصائية بسبب معنويته.

-وجود أثر موجب ومعنوي لمعدل نمو الإيرادات الضريبية T على معدل التضخم INF في الأجل الطويل، فقد بلغت المرونة الجزئية لمعدل نمو الإيرادات الضريبية على معدل التضخم (0,32) وهذا يعني أن الزيادة في معدل نمو الإيرادات الضريبية ب10% سوف تؤدي إلى ارتفاع التضخم ب 3,2%، ولا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية، ومقبول من الناحية الإحصائية بسبب معنويته.

- نتائج التقدير على المدى القصير:

- وجود أثر موجب وغير معنوي لمعدل نمو النفقات العامة G على معدل التضخم INF في الأجل القصير، فقد بلغت المرونة الجزئية لمعدل نمو النفقات العامة على معدل التضخم (0,004) وهذا يعني أن الزيادة في معدل نمو النفقات العامة ب 10% سوف تؤدي إلى ارتفاع التضخم ب 0,04%، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية، وغير مقبول من الناحية الإحصائية بسبب عدم معنويته.

- وجود أثر موجب ومعنوي لمعدل نمو الإيرادات الضريبية T على معدل التضخم INF في الأجل القصير، فقد بلغت المرونة الجزئية لمعدل نمو الإيرادات الضريبية على معدل التضخم (0,19) وهذا يعني أن الزيادة في معدل نمو الإ يرادات الضريبية ب10% سوف تؤدي إلى ارتفاع التضخم ب 1,9%، ولا تتفق

هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية، ومقبول من الناحية الإحصائية بسبب معنويته.

رابعا: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء LM TEST

سنقوم باختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك من الدرجة الثانية .

جدول رقم(18): نتائج LM TEST.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.435614	Prob. F(2,14)	0.2709
Obs*R-squared	3.914253	Prob. Chi-Square(2)	0.1413

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews9

من خلال القيام باختبار Breusch-Godfrey للكشف على الارتباط الذاتي للأخطاء الموضح في الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- prob.F(2,14) = 0,2709 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه يمكننا أن نحكم بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية حسب F.

- prob.chi-square(2) = 0,1413 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه يمكننا أن نحكم بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية حسب chi-square .

خامسا: اختبار عدم تجانس التباين

من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومنه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية وهذا بالقيام باختبار عدم تجانس التباين وذلك بالاعتماد على اختبار آرش.[1]

[1]- سحنون فاروق، **أثر بعض المتغيرات الكمية للإقتصاد الكمي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سابق، ص211.

ووفقا لهذا الاختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى حيث كانت نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار في الجدول التالي:

جدول رقم(19): نتائج اختبار ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.430380	Prob. F(1,23)	0.5183
Obs*R-squared	0.459212	Prob. Chi-Square(1)	0.4980

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/27/17 Time: 22:56
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.284299	0.093798	3.030983	0.0059
RESID^2(-1)	0.138960	0.211818	0.656034	0.5183

R-squared	0.018368	Mean dependent var	0.332246
Adjusted R-squared	-0.024311	S.D. dependent var	0.290443
S.E. of regression	0.293952	Akaike info criterion	0.465817
Sum squared resid	1.987378	Schwarz criterion	0.563327
Log likelihood	-3.822715	Hannan-Quinn criter.	0.492862
F-statistic	0.430380	Durbin-Watson stat	1.817664
Prob(F-statistic)	0.518312		

المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews9

يشير اختبار آرش إلى رفض أو قبول فرضية ثبات التباين وانطلاقا من قيمة OBS*R-Sqared التي تساوي 45,92 وهي أكبر من القيمة الجدولية لكاي مربع والمقدرة ب 3,84 وهذا يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين.

سادسا: اختبار استقرار النموذج

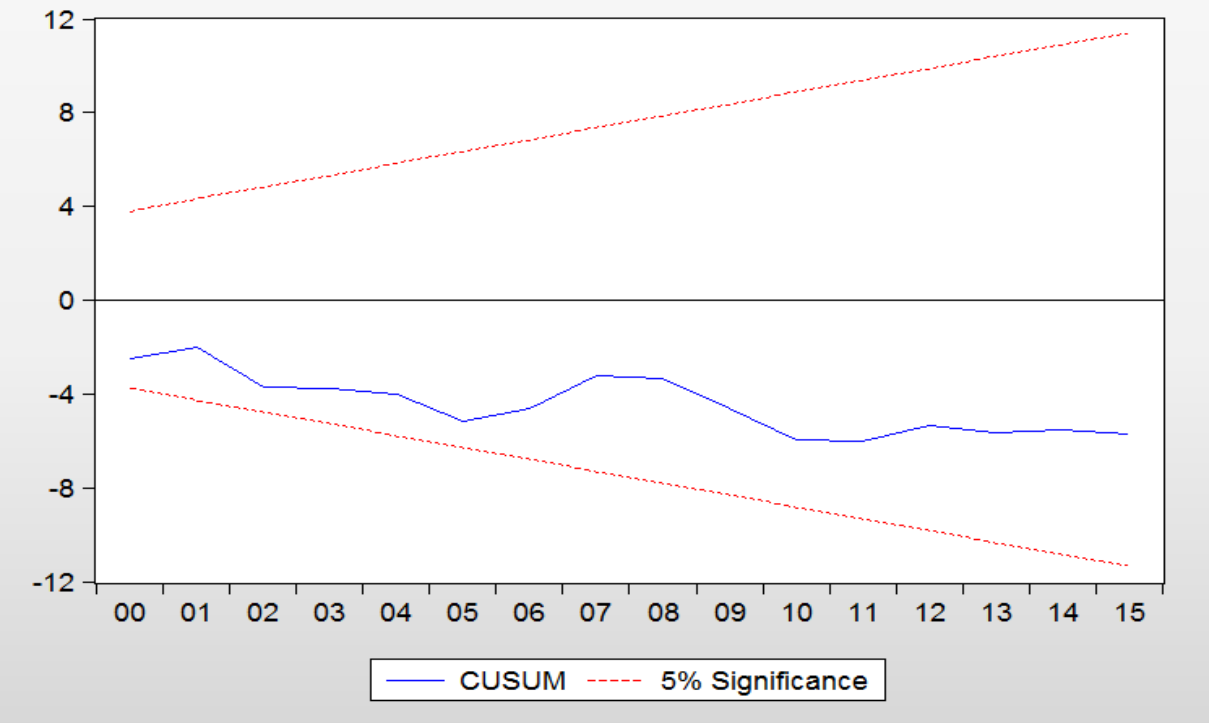
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM. ويعد هذا

الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.[1]

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

وبتطبيق اختبار CUSUM تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): اختبار CUSUM



المرجع:من اعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج eviews9

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

ويتضح من خلال هذا الاختبار أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

[1] – دحماني محمد أدريوش، ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج ARDL**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتهاعلى التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص23.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية وقياسية لكل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، من خلال تحليل تطور معدل التضخم وبعض أدوات السياسة المالية والمتمثلة في كل من النفقات العامة والإيرادات الضريبية العادية، أما من الجانب القياسي فاستخدمنا بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة المدروسة، حيث تشمل الدراسة القياسية فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق عدة اختبارات أهمها اختبار ديكي فولر(DF)، وتقدير النموذج والكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين معدل التضخم وأهم أدوات السياسة المالية المتحكمة في التضخم (النفقات العامة، الإيرادات الضريبية العادية)، وتقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها:

- وجود تأثير جزئي للنفقات العامة على التضخم في كل من المدى القصير والمدى البعيد.

- عدم معنوية العلاقة بين الإيرادات الضريبية العادية والتضخم في كل من المدى القصير والمدى البعيد.

ومن هنا يمكننا القول أن السياسة المالية تأثر في التضخم عن طريق سياستها الإنفاقية فقط أما السياسة الضريبية فهي غير فعالة في كبح التضخم.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
بسملة	أ
كلمة شكر	ب
الاهداء	ج – د
الفهرس	ه – و
قائمة الأشكال والجداول	ز – ح
ملخص باللغة العربية	ط
مقدمة عامة	ي.....ن

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

مقدمة الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية	**03**
المطلب الأول: تطور السياسة المالية	**03**
المطلب الثاني:مفهوم السياسة المالية وآلية عملها	**08**
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية ومحددات صياغتها	**11**
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	**14**
المطلب الأول: النفقات العامة	**14**
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	**19**
المطلب الثالث: الموازنة العامة	**25**
المبحث الثالث: دور السياسة المالية في الاقتصاد	**26**
المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	**26**
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي	**30**
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في التنمية الإقتصادية	**35**
خلاصة الفصل الأول	**39**

الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم

مقدمة الفصل الثاني	**41**
المبحث الأول: تعريف التضخم، قياسه وأنواعه	**42**

المطلب الأول: تعريف التضخم	**42**
المطلب الثاني: قياس التضخم	**43**
المطلب الثالث: أنواع التضخم	**49**
المبحث الثاني: أسباب التضخم وآثاره	**51**
المطلب الأول: أسباب التضخم	**51**
المطلب الثاني: آثار التضخم	**53**
المبحث الثالث: دور السياسة المالية في علاج التضخم	**59**
المطلب الأول: تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي	**59**
المطلب الثاني: تأثير السياسة المالية الانكماشية على توازن السوق	**61**
خاتمة الفصل الثاني	**62**

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم

مقدمة الفصل الثالث	**64**
المبحث الأول: تحليل تطور كل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	**65**
المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	**65**
المطلب الثاني: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة1990-2015	**66**
المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد أثر أدوات السياسة المالية في علاج التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	**72**
المطلب الأول: تعيين النموذج وتقدير معلماته	**72**
المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية	**75**
المطلب الثالث: التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL	**82**
خاتمة الفصل الثالث	**92**
خاتمة عامة	**93**
قائمة المراجع	**96**
الملخص باللغة الأجنبية	**101**

الملخص:

تحتل السياسة المالية مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول النامية والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها، ولعل أبرز المشاكل التي يتم معالجتها عن طريق السياسة المالية نجد ظاهرة التضخم التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية، لذا تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسة المالية في علاج التضخم ضمن إطار مكاني وهو الجزائر وإطار زماني وهو الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

ومن أجل الإلمام بهذه الدراسة تم اعتماد أكثر من منهج حسب متطلبات الدراسة حيث استخدمنا المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والتضخم ، أما المنهج الإحصائي فسيظهر في الجانب التطبيقي لإسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن السياسة المالية في الجزائر لها تأثير جزئي على التضخم من خلال النفقات العامة أما من جانب الإيرادات الضريبية فهي غير فعالة في علاج التضخم، وعليه على السلطات المعنية إتباع سياسة ضريبية صارمة من أجل معالجة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى دعم السياسة المالية بسياسات أخرى كالسياسة النقدية من خلال التحكم في الكتلة النقدية الموجودة في السوق من أجل تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وبالتالي التحكم في التضخم، فالسياسات الاقتصادية مجتمعة لها دور فعال عندما تعمل بانسجام مع بعضها البعض.

Résumé

La politique budgétaire occupe une place de premier plan dans les économies des pays en développement, et l'Algérie sont parmi les pays où la politique budgétaire axée sur le développement de son économie ,Peut-être les problèmes les plus importants qui sont abordés par la politique fiscale, nous constatons le phénomène de l'inflation qui font obstacle à l'avancement et le développement, cette étude vise à démontrer l'impact de la politique budgétaire en Algérie au cours de la période 1990-2015.

Afin d'étudier cette connaissance, il a été adopté plus d'une approche en fonction des besoins de l'étude où nous avons utilisé l'approche descriptive à travers divers concepts liés à la politique budgétaire et de l'inflation,
Bien que la méthode historique montre en abordant les différents développements regardés
la politique fiscale en Algérie, et l'approche analytique est à travers l'analyse des figures et des tableaux et des données économiques avec l'utilisation de la méthode statistique sur le côté appliqué à abandonner l'étude théorique sur la réalité pratique .

A travers cette étude, nous sommes arrivés à la conclusion que la politique budgétaire en Algérie ont un impact partiel sur l'inflation par le biais des dépenses publiques alors que les recettes fiscales ne sont pas efficaces dans le traitement de l'inflation, et par conséquent les autorités concernées de suivre la politique budgétaire stricte pour faire face à ce phénomène, en plus de la politique de soutien politiques financières et autres monétaires tels que la politique en contrôlant la masse monétaire sur le marché afin de réduire la demande globale, ce qui conduit à une baisse du niveau général des prix, et donc le contrôle de l'inflation, les politiques économiques associées à un rôle actif en travaillant en harmonie les uns avec les autres.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأتمنى لهما دوام الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر سفيان وأبنائهم، وإلى الجدة الكريمة أطال الله في عمرها.

إلى الصديق والزميل في هذا البحث محمد يوسفي، وهو مشكور على ما بذل من جهد.

إلى أصدقائي الأعزاء سيد علي، إبراهيم و رابح الذي اعتبره نعم الأخ ونعم الصديق وأشكره على ما قدمه لي.

إلى كل الزملاء والأصدقاء والأقارب.

إلى كل من كان له فضل في وصولي إلى هذا المستوى.

أهدي هذا العمل المتواضع.

رابح شرماط

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

– ولئن شكرتم لأزيدنكم –

أحمد الله وأشكره شكرا جزيلا على نعمته لأن أنعم علي بالعلم ووفقني في دراستي واتمام اعداد مذكرتي.

فيا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك....

– من لا يشكر الناس لا يشكر الله –

أهدي ثمرة هذا الجهد البسيط إلى رمز المحبة والجود والبذل والعطاء والقدوة في الصبر والحنان ومثالي العالي في الأدب والصفاء ومدرسة تربية الأخلاق وتوجيه

الأبناء – أمي الحنونة –أطال الله في عمرها.

إلى من كان سندا وعونا لي في الدنيا، إلى من غذى روحي بحب الله ورسوله وعلمني آداب الكلام ومجالسة أصحاب البيان – أبي العزيز –

أطال الله في عمره.

إلى كل أفراد العائلة بداية من أخي إبراهيم وزوجته وابنه وابنته ثم أختي نعيمة وزوجها وإبنتيها نهاية بأخي الصغير أيمن الذي أتمنا أن يسير على نفس الدرب الذي سرته

ويصل إلى حصاد ثمرة جهده.

إلى كل الأهل والأقارب الى أحب الناس الذين قيل فيهم – رب أخ لم تلده أمك – يوسف وعبد الكريم.

إلى كل باحث في المعرفة من يهمه تقدم البحث العلمي، لخدمة أمتنا

الإسلامية.

إلى كل من نساهم قلمي و لم تنسهم ذاكرتي.

إهداء محمد



تشكر

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله ومن والاه، والحمد والشكر والثناء على الجليل العلي خالق السماوات والأرض الذي أمدنا بنعمة البصر والبصيرة والصبر ووفقنا في دراستنا وأنار لنا درب العلم.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

- من لا يشكر الناس لا يشكر الله –

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

شكر خاص إلى من ساعدنا في انجاز هذا البحث الأستاذ المحترم **تهتان مراد** وإلى كل معلمينا في مسيرتنا الدراسية.

إلى كل من وقف معنا ولو بكلمة طيبة.... فألف ألف شكر...

خاتمة عامة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، من خلال دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990و2015 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، فقد تعرض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات إلى معدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها 31.67 سنة 1992، وبتطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفضت تدريجيا إلى معدلات مقبولة.

كثيرا ما استخدمت السّياسة المالية ما بين السياسات الاقتصادية لعلاج ظاهرة التضخم ، باستعمالها للأدوات الإنفاقية والأدوات الضريبية ، إلا أنه لا يمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات هذه السياسات من جهة ثانية.

و نتيجة لتفاقم ظاهرة التضخم خاصة بالنسبة للدول النامية، تعمل معظم الدول على علاج هذه الظاهرة عن طريق مختلف السياسات بما في ذلك السياسة المالية، لذلك يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على أدوات السياسة المالية التي تؤثر في علاج التضخم في الجزائر، و هذا باستعمال أدوات القياس الاقتصادي بهدف التعرف على هذه الأدوات في حالة الجزائر، ثم اختبار دورها في تفسير ظاهرة التضخم و في هذا السياق تبرز أهمية النموذج الذي يدرس العلاقة بين التضخم و أدوات السياسة المالية، حيث يساهم تحديده في صياغة السياسة المالية المناسبة و من ثم جاء موضوع هذا البحث لدراسة هذه العلاقة على مستوى الجزائر و ذلك في الفترة 1990-2015.

اختبار الفرضيات: لقد مكننا البحث وقياس وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات بما قاد إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: لقد اتضح من خلال الدراسة عدم صحة الفرضية المتمثلة في كون الإيرادات الضريبية تؤثر على معدل التضخم في الجزائر بعلاقة عكسية.

الفرضية الثانية: لقد اتضح من خلال الدراسة صحة الفرضية المتمثلة في كون النفقات العامة تؤثر على معدل التضخم في الجزائر بعلاقة طردية.

الفرضية الثالثة: من خلال النموذج نستنتج أن الأدوات التي تؤثر على التضخم تتمثل في النفقات العامة و هي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، من خلال تحليل النموذج حيث أنه إذا زاد حجم الإنفاق العام سوف يرتفع التضخم وهذا لا يعني أن الضرائب لا تؤثر على التضخم نظرا لما توصلنا إليه في النموذج بل إذا انخفض حجم الضرائب سوف يرتفع التضخم وهذا الخلل في نتائج النموذج قد تعود إلى عدم صحة المعطيات المتحصل عليها من الجهات المذكورة سابقا.

نتائج الدراسة:

- أهمية معالجة ظاهرة التضخم باعتباره١ مشكلة تعرقل الاستقرار الاقتصادي.

- إن للسياسة المالية دور كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى المساهمة في علاج ظاهرة التضخم.

- تعتبر السياسة المالية أداة ضرورية لعلاج ظاهرة التضخم ولكنها غير كافية إذا عملت بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى.

- من خلال النموذج نستنتج أن السياسة المالية تأثر في التضخم عن طريق سياستها الإنفاقية فقط أما السياسة الضريبية فهي غير فعالة في كبح التضخم.

التوصيات: على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على السلطات المعنية العمل على ترشيد النفقات الحكومية، والتحكم في كتلة الأجور وذلك بغية تقليص القدرة الشرائية للفرد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض معدل التضخم.

– يجب اتخاذ إجراءات كفيلة بالجد من التهرب الضريبي، مع مراعاة العدالة الضريبية في المجتمع والاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي الذي بدوره يؤثر على الطلب الكلي، فكلما ارتفع حجم الضرائب ينخفض حجم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم.

– إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية وإضفاء الشفافية والثقة فيها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين المواصلة في تحقيق التناسق بين أدوات السياسة المالية المختلفة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الإقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

آفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع فعالية السياسة المالية في علاج التضخم في الجزائر، ونظرا لإمكانية توسيع وتطوير هذه الدراسة فانه يمكن اقتراح ما يلي:

– دراسة ترتكز على دور السياسة الضريبية خارج الجباية البترولية، ومدى مساهمتها في التخفيف من ظاهرة التضخم ومن ثم البحث عن سبل تفعيلها.

– دراسة قياسية لتأثير حجم الطلب الكلي على التضخم.

– دراسة تحليلية لكل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	السياسة المالية التوسعية	10
02	السياسة المالية الانكماشية	11
03	أنواع التضخم حسب حدته	51
04	ارتفاع الطلب الكلي وأثره على مستوى الأسعار	52
05	دالة الادخار الكينزية في المدى القصير	54
06	توازن سوق السلع والخدمات IS مع سوق النقد LM	55
07	العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم وفق فيلبس	56
08	تغير منحنى الطلب الكلي	57
09	تغير منحنى العرض الكلي	58
10	تأثير السياسة المالية على منحنى الطلب الكلي	60
11	تأثير السياسة المالية الانكماشية على توازن السوق	61
14	المنهجية المبسطة لاختبار جذر الوحدة	76
15	اختيار النموذج الملائم باستعمال معيار AKAIKE	83
16	اختبار CUSUM	91

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	**65**
02	حجم النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2015	**67**
03	حجم الجباية الضريبية العادية في الجزائر للفترة 1990-2015	**70**
04	تجميع البيانات الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة	**73**
05	تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلةT	**77**
06	تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلةT	**78**
07	تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلةT	**78**
08	تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلةG	**79**
09	تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلةG	**79**
10	تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلةG	**80**
11	تقدير النموذج الثالث لديكي فولر على السلسلة INF	**80**
12	تقدير النموذج الثاني لديكي فولر على السلسلة INF	**81**
13	تقدير النموذج الأول لديكي فولر على السلسلة INF	**81**
14	نتائج اختبار الاستقرارية للمتغير INF عند الفروقات من الدرجة الأولى	**82**
15	نتائج تقدي نموذج ARDL(1, 3, 0)	**84**
16	نتائج اختبار الحدود	**86**
17	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ UECM	**87**
18	نتائجLM TEST	**89**
19	نتائج اختبار ARCH	**90**

قائمة المراجع:

قائمة الكتب:

- بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 3، 2008.

- حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،

- حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010.

- حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والسياسة النقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي)**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2007.

- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007.

- خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 8، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2006.

- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)**، دار النهضة العربية للطباعة والنش، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 1992.

- عبد الرحمن يسري، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1997.

- عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، السعودية، 2004.

- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2007.

- عبد المطلب عبد المجيد ، **السياسة الاقتصادية – تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 1971.

- عون محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،الطبعة الثانية، 2006.

- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2006.

- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2004.

- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1999.

- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1999.

- محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.

- محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

قائمة المذكرات:

- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- آريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

- بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

- بودالي حنان، تومي فايزة، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي**، رسالة ماستر في علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2014-2015.

- بوستة نبيل، **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1980-2013**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2014-2015.

- خليفي فايزة، شنافي خديجة، **دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006.

- زويش سمية، علام عثمان، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014-2015.

- سحنون فاروق، **أثر بعض المتغيرات الكمية للإقتصاد الكمي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستار في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

- شرماط طاهر، شايب الراس محمد، **دراسة تنبؤية لاستهلاك الكهرباء باستخدام منهجية بوكس جينكيز**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2014-2015.

- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014-2015.

- طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2004-2005.

- عبد الجليل شليق: **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

- لخضر بن فليس، **أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2011**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013-2014.

قائمة المجلات والدراسات:

- أحمد سلامي، محمد شيخي، **تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر**،1990-2005، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، ديسمبر 2016.

- بربري محمد أمين، **العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، جوان 2013.

- رغد أسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون، **قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1960-2010**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 114، 2013.

- سعاد جبار، لطيفة بن يوب، **محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2012**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، جوان 2015.

- علي عبد الزهرة حسن، **عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد34، 2013.

- مراس محمد وآخرون، **ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي –حالة الجزائر– دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدية، العدد 04، سبتمبر 2015.

التقارير والقوانين:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2014.

- قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد40، 23 يوليو 2015.

مقدمة عامة

مقدمة:

إن من بين المشاكل التي تعصف بأغلب اقتصاديات دول العالم نجد ظاهرة التضخم باعتباره يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي تتعدد أسباب حدوثه بين ارتفاع في الطلب الكلي أو انخفاض في العرض الكلي، حيث تنعكس هذه الظاهرة سلبا على النشاط الاقتصادي من حيث الحد من الادخار وعدم التحفيز على الاستثمار وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي إلى جانب التوزيع غير العادل للثروات...

ونظرا لشيوع ظاهرة التضخم في عالمنا المعاصر وبما أن الجزائر كغيرها من دول العالم مازالت تعاني من ظاهرة التضخم فهي تسعى جاهدة للحد من هذه الظاهرة عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة ولعل أبرز هذه السياسات نجد السياسة المالية كونها تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار يمكن طرح السؤال التالي:

– ما مدى فعالية السياسة المالية في تراجع ظاهرة التضخم في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– هل طبيعة العلاقة بين الإيرادات الضريبية و معدل التضخم في الجزائر؟

– ما طبيعة العلاقة بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر؟

–هل يمكن صياغة أو بناء نموذج قياسي يحدد دور السياسة المالية في علاج التضخم في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق، وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر الإيرادات الضريبية على معدل التضخم في الجزائر وذلك بعلاقة عكسية.

- تؤثر النفقات العامة على معدلات التضخم في الجزائر وذلك بعلاقة طردية.

-أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر يتماشى مع النظرية الاقتصادية من خلال تحليل نموذج قياسي.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

-المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في الاقتصاد الجزائر حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها.

-أهمية معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد، وذلك من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية وتجنب عرقلة مسيرة التقدم والتنمية.

-احتياجات الاقتصاد الجزائري للمزيد من التدابير والإجراءات من أجل الحد من ظاهرة التضخم.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل أبرزها:

-محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول.

-محاولة التعرف على ظاهرة التضخم ووسائل السياسة المالية للحد من هذه الظاهرة.

-محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يبرز تأثير أدوات السياسة المالية على ظاهرة التضخم.

متغيرات الدراسة:

بغية تسهيل دراسة فعالية السياسة المالية في علاج التضخم اعتمدنا في دراستنا على المتغيرات التالية:

- المتغير التابع: والمتمثل في معدل التضخم في الجزائر.

- المتغيرات المستقلة: إعتمدنا في دراستنا على متغيرين مستقلين هما على التوالي:

المتغير المستقل الأول: معدل نمو الضرائب العادية باعتبارها مورد مهم للإيرادات العامة التي تعد أداة من أدوات السياسة المالية.

المتغير المستقل الثاني: معدل نمو النفقات العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية.

نموذج الدراسة:

استخدمنا في دراستنا هذه نماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع (ARDL) باعتبار أنها تستخدم لتقدير العلاقة الموجودة بين المتغيرات على المدى القصير والبعيد في نفس الوقت مع تميزها بحل مشكلات الارتباط الذاتي للأخطاء.

المنهج المستخدم:

سيتم في هذا اعتماد أكثر من منهج، وذلك حسب احتياجات البحث وانسجاما مع ما تقتضيه طبيعة الدراسة حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، فاستخدام المنهج الوصفي سيظهر من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والتضخم ، أما المنهج الإحصائي فسيظهر في الجانب التطبيقي لإسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي، بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على:

-المسح المكتبي لمختلف المراجع التي تم الاعتماد عليها في إعداد الدراسة.

-الاستعانة ببعض المجلات والتقارير التي تناولت جانب من الموضوع.

حدود الدراسة:

لأجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين، إطار مكاني وإطار زماني، فالإطار المكاني هو يخص الجزائر بالتركيز على السياسة المالية من خلال سياسة الإيرادات وسياسة الإنفاق.

أما الإطار الزماني فقد تم التركيز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين 1990م-2015م.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل، نذكر من بينها:

-أهمية معالجة مشكل التضخم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

-دور السياسة المالية في خدمة التحولات الاقتصادية، والمكانة التي حظيت بها في الجزائر من خلال استعمالاتها.

-الميول الشخصي والرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالتضخم باعتباره واقع نعيشه في الجزائر.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع السياسة المالية وفعاليتها في علاج التضخم سواء من الجانب النظري أو القياسي نذكر منها:

– عبد الجليل شليق: **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012. حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية لها مساهمة جزئية في الجزائر في الفترة 1990-2009، وذلك بأدواتها المختلفة -المتكونة من أدوات غير مباشرة المتمثلة في أوعية الموازنة العامة من إنفاق حكومي وضرائب وسياسة ميزانية، وأدوات مباشرة والمتمثلة في سياسة الرقابة على الأسعار والأجور- في التخفيض من العوامل المتسببة في الاختلالات الاقتصادية، حيث واجهة التضخم من خلال التخلي عن سياسة الدعم، ولذلك انتهجت سياسة ضريبية

لإدارة الطلب الكلي عن طريق الرفع من نسب الضرائب إلى إجمالي الإيرادات، كما عمدت إلى سياسة جبائية لتشجيع العرض، وذلك بإعطاء تسهيلات ضريبية لبعض أنواع الأنشطة المنتجة.

- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.حيث أوضحت الدراسة نجاح السياسة النقدية والمالية في علاج الإختلالات الهيكلية الناجمة عن اتساع قيمة فجوة المواد المحلية، مقارنة بفشلها في علاج الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في أسعار الواردات، وهذا ما أدى إلى تغذية الضغوط التضخمية.

- عبورة حسام الدين، **سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد-مع الإشارة إلى حالة الجزائر،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008-2009. والذي وصل في دراسته إلى أن التضخم المستورد يعتمد بدرجة كبيرة على هيكل الاقتصاد محل الدراسة، أي مدى اعتماد الاقتصاد المحلي في نموه الاقتصادي على العالم الخارجي، مع الإشارة إلى أن علاج التضخم المستورد يمكن أن يكون من خلال الحد من أثر القناة المباشرة للأسعار العالمية على الأسعار المحلية، عن طريق إحلال السلع المستوردة التي لها ثقل نسبي في سلة المستهلك الجزائري.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- تحتوي دراستنا على جانبين جانب نظري وجانب قياسي وهذا غير متوفر في أغلب الدراسات السابقة.

- إعتماد برنامج EVIEWSفي الجزء القياسي من الدراسة.

هيكلة الدراسة:

تمت معالجة الموضوع في ثلاث فصول سبقت بمقدمة عامة حيث يتناول الفصل الأول السياسة المالية وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يعالج المفاهيم العامة حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: يتضمن أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: يتضمن علاقة السياسة المالية بالاقتصاد.

والفصل الثاني تحت عنوان التضخم، وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطرقنا من خلاله إلى تعريف التضخم، قياسه وأنواعه.

المبحث الثاني: يتضمن أسباب التضخم وآثاره.

المبحث الثالث: تطرقنا من خلاله إلى السياسات المعالجة للتضخم.

وجاء الفصل الثالث بعنوان دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر، وقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: تحليل تطور كل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد أثر أدوات السياسة المالية في علاج التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.